

- 4 -

توسعات جغرافية غير مستوية

الخارطة المتحركة لليبرالية الجديدة

يصعب رسم خارطة متحركة لتقدم الليبرالية الجديدة على المسرح العالمي منذ عام 1970. بدايةً، لأن معظم الدول التي اتخذت طريق التحول الليبرالي الجديد، فعلت ذلك جزئياً فقط - فأدخلت قدراً أكبر من المرونة في أسواق العمل هنا، وحررت العمليات المالية وتبنت النظرية النقدية هناك، وتحولت باتجاه خصخصة القطاعات الاقتصادية التي تملكها الدولة في أماكن أخرى. أما التغييرات الكلية التي حدثت إثر أزمات حادة (كانهيار الاتحاد السوفيتي مثلاً)، فقد تلتها عمليات عكسية بطيئة، حين أصبحت الآثار الكريهة لليبرالية الجديدة أكثر وضوحاً. بشكل عام، يمكن أن تطرأ كل أشكال التحولات والتبدلات في الصراع لاستعادة أو تشكيل سلطة طبقية عليا مميزة، نتيجة انتقال السلطات السياسية من يد لأخرى، وإضعاف أدوات التأثير والنفوذ هنا وتقويتها هناك. لذلك لا بد لأية خارطة متحركة من أن تبرز تيارات مضطربة لتوسعات جغرافية متفاوتة وغير منتظمة، ولا بد من افتقاء أثر تلك التيارات لإدراك علاقة التحولات المحلية بالنزعات والاتجاهات الأعرض على الصعيد العالمي⁽¹⁾.

لم يكن التنافس الإقليمي (بين الدول أو المناطق أو المدن) مهما نسبيا في الستينيات والسبعينيات، من حيث أيها يمتلك النموذج الأمثل للتطوير الاقتصادي، أو أيها يوفر المناخ الأفضل للأعمال والاستثمارات. ارتفعت حدة هذا النوع من التنافس مع قيام أنظمة العلاقات التجارية الأكثر انفتاحا ومرونة بعد عام 1970. منذ ذلك التاريخ، اندفع التقدم العام لليبرالية الجديدة باطراد عبر آليات التوسع الجغرافي غير المستوي، إذ مارست دول أو مناطق أو مدن ناجحة اقتصاديا ضغوطات على الجميع لاتباع طريقها الريادي. وقد وضعت القفزات المتبادلة في الابتكارات التكنولوجية هذه الدولة أو تلك (اليابان أو ألمانيا أو تايوان أو الولايات المتحدة أو الصين)، أو هذه المنطقة أو تلك (وادي السيليكون أو بافاريا أو إيطاليا الثالثة أو بانغالور أو دلتا نهر بيرل أو بوتسوانا)، أو حتى هذه المدينة أو تلك (بوسطن أو سان فرانسيسكو أو شانغهاي أو ميونخ)، في طليعة تراكم رأس المال. غير أن المزايا التنافسية أثبتت في أكثر الأحيان أنها آنية وعابرة، وأدت إلى تقلبات استثنائية في الرأسمالية العالمية. لكن يصح القول أيضا إن بعض الاندفاعات القوية لليبرالية الجديدة انبثقت، بل جرى تسيقها بشكل متعمد، في عدد قليل من المراكز الرأسمالية الرئيسية في العالم.

من الواضح أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة قادتا الطريق إلى الليبرالية الجديدة، غير أن التحول في كل منها لم يكن بلا عقبات وإشكالات. في حين نجحت مارغريت تاتشر في خصخصة المرافق العامة وقطاع الإسكان، بقيت الخدمات العامة المحورية، مثل النظام الوطني للرعاية الصحية والتعليم العام، إلى حد بعيد عصية ومنيعه. وفي الولايات

المتحدة، لم تقترب «التسوية الكينزية» في الستينيات أبدا من تحقيق الإنجازات التي حققتها دول الديمقراطيات الاشتراكية في أوروبا، لذلك كانت معركة المعارضة ضد سياسات ريفان أقل شراسة. في كل الأحوال، كان ريفان منشغلا إلى حد بعيد بالحرب الباردة، إذ أطلق سباق تسلح موله عجز الميزانية («الكينزية العسكرية»)، الأمر الذي عاد بمنافع خاصة على أغلبيته الانتخابية في جنوب وغرب الولايات المتحدة. ومع أن ذلك لا ينسجم بتاتا مع النظرية الليبرالية الجديدة، فإن ارتفاع حجم الميزانية الفدرالية وفر ذريعة ملائمة لإقامة بعض المشاريع الاجتماعية الأساسية (وهو غرض ليبرالي جديد).

على الرغم من كل الكلام المنمق عن معالجة وشفاء الاقتصادات المريضة، لم تحقق بريطانيا أو الولايات المتحدة معدلات أداء اقتصادي مرتفعة في الثمانينات، مما يؤكد أن الليبرالية الجديدة لم تكن الاستجابة المطلوبة لصلوات الرأسماليين. بلا شك، انخفضت نسبة التضخم، وهبطت معها معدلات الفائدة، لكن على حساب معدلات بطالة عالية (بلغت وسطيا 5,7% في الولايات المتحدة خلال سنوات ريفان، وأكثر من 10% في بريطانيا تاتشر). كذلك أدى انخفاض الإنفاق على مؤسسات الرعاية الاجتماعية والبنية التحتية إلى تدني نوعية حياة الكثيرين، بحيث كانت النتيجة العامة خليطا مربكا من مستوى نمو منخفض وتزايد مطرد في تفاوت الدخل. أما في أميركا اللاتينية فكانت النتيجة الإجمالية للموجة الأولى من الليبرالية الجديدة، التي فرضت قسرا في أوائل الثمانينات، «عقدا ضائعا» بأكمله، ملؤه الركود الاقتصادي والاضطرابات السياسية.

كانت الثمانينيات في الحقيقة عصر ازدهار اليابان و«نمور» شرق آسيا وألمانيا الغربية، التي شكلت مراكز القوة التنافسية في الاقتصاد العالمي. لكن نجاح هذه الدول، بغياب أية إصلاحات ليبرالية جديدة شاملة، يجعل من الصعب الجدل في أن الليبرالية الجديدة تقدمت على المسرح العالمي كعلاج فعال وموثوق للركود الاقتصادي. بالطبع، اتبعت البنوك المركزية في هذه الدول عموماً خطأ نقدياً في سياساتها الاقتصادية (نشط البنك المركزي في ألمانيا الغربية، «البوندسبانك»، في محاربة التضخم تحديداً). وأدى التخفيض التدريجي للقيود والحوافز القائمة أمام حرية التجارة إلى خلق ضغوطات تنافسية، نجم عنها، حتى في الدول التي قاومتها، عملية خفية وماكرة يمكن تسميتها «بزحف الليبرالية الجديدة». على سبيل المثال، لم تكن اتفاقية ماستريخت - التي وقعت دول الاتحاد الأوروبي عام 1991، ووضعت من خلالها الإطار العام للتنظيم الليبرالي الجديد - ممكنة لولا ضغوطات مارستها دول أوروبية، مثل بريطانيا، ألزمت نفسها بالإصلاحات الليبرالية الجديدة. في ألمانيا، حافظت نقابات العمال على قوتها، وبقيت الحمایات الاجتماعية في محلها، واستمرت معدلات الأجور في ارتفاعها النسبي، مما حفز الابتكارات التكنولوجية التي أبقت ألمانيا سبّاقة في ميدان التنافس العالمي في الثمانينيات (مع أنها أحدثت أيضاً بطالة ذات منشأ تكنولوجي). بدوره، دفع النمو الاقتصادي، بقيادة قطاع التصدير، الدولة الألمانية قدماً، وجعلها الدولة الرائدة عالمياً في السوق الاقتصادي التنافسي. وفي اليابان كانت النقابات العمالية المستقلة ضعيفة أو غير موجودة أصلاً، وكانت نسبة استغلال العاملين بالتالي مرتفعة، لكن استثمار الدولة الكثيف في التغيير التكنولوجي، إضافة إلى العلاقات الوثيقة

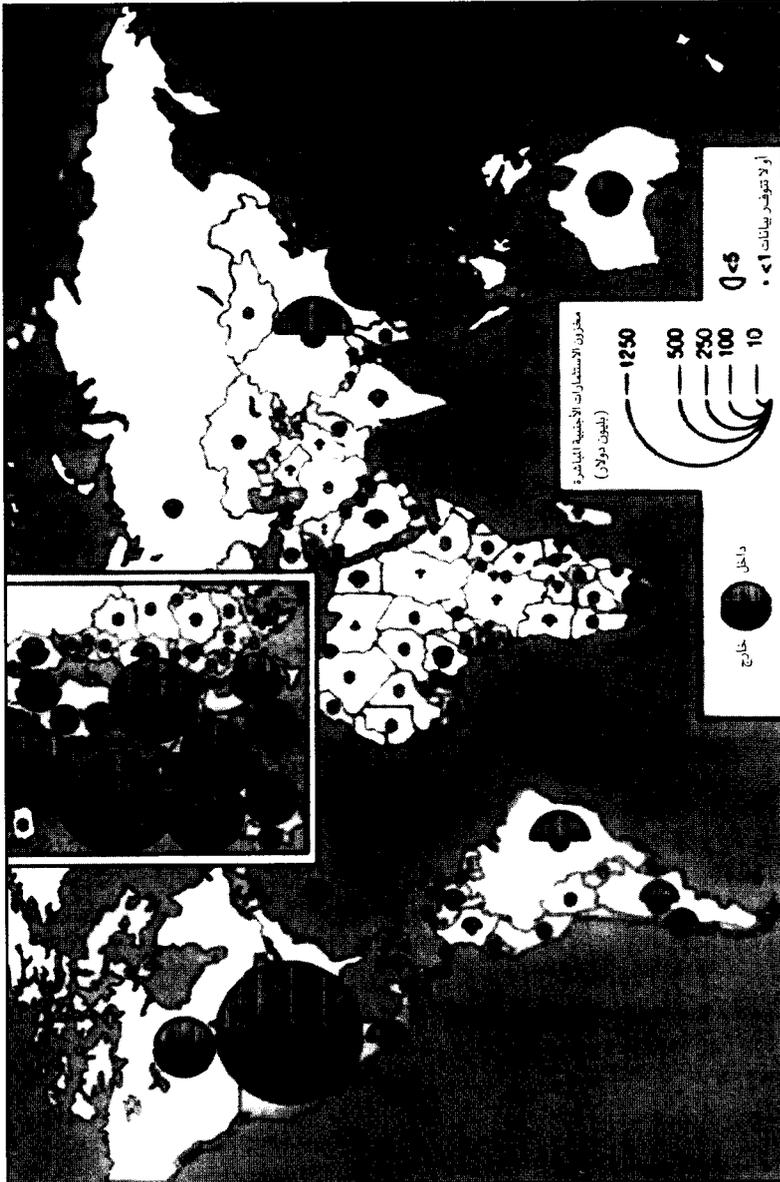
بين الشركات المتحدة والبنوك (وهو ترتيب أثبت نجاحه في ألمانيا الغربية أيضا)، ولدتا نموا مذهلا في الأداء الاقتصادي في الثمانينيات، أيضا بقيادة قطاع التصدير وإلى حد بعيد على حساب المملكة المتحدة والولايات المتحدة. لا يمكن القول، إذن، إن النمو الاقتصادي في الثمانينيات اعتمد على الليبرالية الجديدة إلا بالمعنى السطحي للعبارة، أي من حيث إتاحة قدر أكبر من الانفتاح في الأسواق الاقتصادية وأطر التجارة العالمية وفر السياق العام لقيام تنافس دولي متزايد، ساعد على تحقيق النجاحات الاقتصادية الباهرة - بقيادة قطاع التصدير - في ألمانيا واليابان وبين «النمور» الآسيوية. بحلول الثمانينيات، بدأ أن الدول التي اتخذت المسار الليبرالي الجديد بشكل أكثر حدة وتشددا كانت لا تزال تواجه مصاعب اقتصادية عسيرة، وكان يصعب بالتالي تجنب الاستنتاج بأن «أنظمة» التراكم في ألمانيا وآسيا تستحق الإعجاب والمحاكاة. لذلك قاوم العديد من الدول الأوروبية الإصلاحات الليبرالية الجديدة، وفضل تبني النموذج الألماني الغربي. وفي آسيا قلد العديد من الدول النموذج الياباني عموما، في البداية من قبل «عصابة الأربعة» (كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة)، ومن ثم تايلاند وماليزيا واندونيسيا والفلبين.

بيد أن النموذجين الألماني الغربي والياباني لم يسهلا استعادة السلطة الطبقية، إذ كبح كلاهما الزيادات المطردة في حجم التفاوت الاجتماعي الذي حدث لاحقا في المملكة المتحدة، وفي الولايات المتحدة على وجه التحديد. خلال الثمانينيات، وبينما كانت معدلات النمو منخفضة في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بدأ وضع الطبقات العليا يتحسن، وتسوء بالتالي إلى حد مهم مستويات معيشة العاملين. أصبحت تعويضات

كبار المدراء التنفيذيين في الولايات المتحدة، مثلا، مثار حسد أقرانهم الأوروبيين في مناصب موازية؛ وفي بريطانيا بدأت موجة جديدة من الممولين ورجال الأعمال المغامرين تجمع ثروات طائلة. إذا كان المشروع برمته يهدف لإعادة السلطة الطبقية إلى شريحة النخبة العليا، فالليبرالية الجديدة في هاتين الدولتين كانت بكل وضوح الطريق لتحقيق ذلك. تعتمد إمكانية دفع دولة ما باتجاه الليبرالية الجديدة، إذن، على توازن القوى الطبقية فيها (استطاعت قوة التنظيم النقابي في ألمانيا الغربية والسويد إيقاف تقدم الليبرالية الجديدة)، وعلى درجة اتكال الطبقة الرأسمالية فيها على جهاز الدولة (وهي عالية جدا في تايوان وكوريا الجنوبية).

تم وضع وسائل تحويل واستعادة السلطة الطبقية في مكانها تدريجيا، وإن يكن بطريقة غير منتظمة، في الثمانينيات، وتم تعزيزها لاحقا في التسعينيات. أربعة عناصر تحديدا كانت حاسمة في ذلك: أولا، إن بداية التحول إلى عمليات التمويل الأكثر انفتاحا في السبعينيات تسارعت وتيرتها إلى حد كبير في التسعينيات، فارتفعت بشكل حاد معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة في أنحاء العالم كافة. وعلى الرغم من أن انتشارها لم يكن متساوفا (الشكل 1.4)، بل اعتمد في معظم الأحيان على مدى جودة مناخ الأعمال والاستثمار في هذا البلد مقارنة بذاك، فقد عمت الأسواق المالية العالمية موجة عارمة من الابتكار والتحرر من القيود الناظمة. لم تصبح الأسواق المالية أدوات تتسابق بالغة الأهمية فحسب، بل وفرت أيضا سبل الحصول على الثروة وتركيزها، بحيث يمكن القول إنها أصبحت وسيلة الموسرين لاستعادة سلطتهم الطبقية. تقوضت العلاقات الحميمة بين الشركات المتحدة والبنوك، التي

خدمت الألمان واليابانيين إلى أبعد الحدود في الثمانينيات، وحل محلها الارتباط المتزايد بين الشركات الكبيرة والأسواق المالية (البورصات العالمية)، وهنا حظيت بريطانيا والولايات المتحدة بميزة مهمة. في التسعينيات، شهد الاقتصاد الياباني هبوطاً لولبيا (نتيجة انهيار أسواق المضاربة بالعقارات والأراضي)، وتبين أن قطاع البنوك كان في وضع خطر. كما أدت العملية المتسارعة لإعادة توحيد ألمانيا إلى ضغوطات اقتصادية كبيرة، وتبدد التفوق التكنولوجي الذي امتازت به سابقاً، مما فرض على ألمانيا تحدي تقايلها الديمقراطية الاشتراكية بشكل أعمق كي تحافظ على بقائها الاقتصادي.



الشكل 1.4: النموذج العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2000

المصدر: Dicken, Global Shift

ثانياً، الازدياد الملحوظ في الحراك الجغرافي لرأس المال، الذي تيسر جزئياً بفعل الانخفاض السريع في تكلفة النقل والاتصالات، وهي حقيقة عرضية ولكنها حاسمة. كما لعب التخفيف التدريجي للحواجز الاصطناعية أمام حركة السلع ورأس المال - مثل الرسوم الجمركية، والتحكم بسعر صرف العملات، أو ببساطة أشد فترة الانتظار على الحدود (التي كان لإلغائها آثاراً دراماتيكية في فرنسا) - دوراً مهماً أيضاً. في حين كان هناك تفاوت معتبر (بقيت الأسواق اليابانية مثلاً عالية الحماية)، إلا أن الاتجاه العام كان نحو توحيد معايير الترتيبات التجارية عبر معاهدات دولية توجتها اتفاقات منظمة التجارة العالمية، التي بدأ العمل بها عام 1995 (ووقعتها أكثر من مئة دولة خلال ذلك العام). هذا الانفتاح الأكبر على تدفق رأس المال (الأميركي والياباني والأوروبي أساساً) وضع ضغوطات على كل الدول للاهتمام بنوعية مناخ الأعمال والاستثمار السائد فيها، باعتباره شرطاً حاسماً لنجاحها التنافسي. ونظراً لأن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اضطلعوا باطراد بمهمة فرض حد أدنى من الليبرالية الجديدة، كإجراء يضمن إيجاد مناخ مؤاتٍ للأعمال والاستثمار، ازدادت الضغوطات تدريجياً على كل الدول لتبني إصلاحات ليبرالية جديدة لا رجعة فيها⁽²⁾.

ثالثاً، الدور الفاعل لتجمع وول ستريت/ صندوق النقد الدولي/ الخزانة الأميركية، الذي هيمن على السياسة الاقتصادية خلال سنوات حكم كلينتون، وأسهم في اقتناع أو مداهنة أو إكراه العديد من الدول النامية (بفضل برامج التكيف البنوي للاقتصاد التي أدارها صندوق النقد الدولي) على سلوك السبيل الليبرالي الجديد⁽³⁾. كذلك استخدمت

الولايات المتحدة سياسة الجزرة، علاوة على سياسة العصا، في إغراء العديد من الدول بأفضلية الوصول إلى سوقها الاستهلاكي الهائل (في بعض الحالات عبر اتفاقيات ثنائية) لإقناعها بإصلاح اقتصاداتها على الطريقة الليبرالية الجديدة. ساعدت هذه السياسات على إحداث انتعاش اقتصادي في الولايات المتحدة في التسعينيات، وفي ظل موجة الابتكارات التكنولوجية فيما يعرف باسم «الاقتصاد الجديد»، بدا وكأن الولايات المتحدة وجدت الحل، وأن سياساتها جديرة بالإعجاب والمحاكاة، مع أن العمالة الكاملة نسبياً تحققت بمعدلات أجور منخفضة وتحت شروط تحد من الضمانات الاجتماعية (ارتفعت مثلاً أعداد من لا يملكون ضماناً صحياً). بدأت آثار المرونة في أسواق العمل وتقليص خدمات الرعاية الاجتماعية (عبر إصلاحات كلينتون الجائرة وتغيير «نظام الرعاية الاجتماعية كما نعرفه») تأتي أكلها داخل الولايات المتحدة، وتفرض ضغوطات تنافسية على أسواق العمل الأكثر تصلباً في معظم الدول الأوروبية (باستثناء بريطانيا) واليابان. مع ذلك، كان السر الحقيقي وراء نجاح الولايات المتحدة يكمن في قدرتها على ضخ معدلات عوائد عالية داخل الاقتصاد الأميركي على عملياتها المالية وعمليات الشركات الكبيرة (سواء الاستثمارات المباشرة أم استثمارات الحافظة) في بقية أنحاء العالم. إن الوفرة التي حققتها الولايات المتحدة في التسعينيات قامت في جزئها الأكبر على تدفق هذه الأتاوات من بقية مناطق العالم (الشكلان 8.1 و9.1)⁽⁴⁾.

رابعا وأخيراً، انتشار العقيدة الاقتصادية الليبرالية الجديدة وسياساتها النقدية الحديثة عالمياً، وممارستها تأثيراً إيديولوجياً هائلاً

ومتصاعدا باطراد. تم تطهير أروقة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من آثار الاقتصاد الكينزي في فترة مبكرة عام 1982. وبحلول نهاية الثمانينيات التزم معظم أقسام علم الاقتصاد في الجامعات البحثية الأميركية بالاصطفاف المرتبط بالأجندة الليبرالية الجديدة - وعملت تلك الأقسام بدورها على تدريب معظم اقتصاديي العالم على هذا النحو - خصوصا التشديد على ضرورة السيطرة على التضخم، والإنفاق العام، والحفاظ على سلامة الموارد المالية، باعتبارها الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية (بدلا من الالتزام بالعمالة الكاملة والضمانات الاجتماعية).

في أواسط التسعينيات⁽⁵⁾، تلاقت كل هذه التيارات معا فيما أطلق عليه اسم «إجماع واشنطن»، الذي اعتبر النموذجين البريطاني والأميركي في الليبرالية الجديدة حلا لمشاكل العالم الاقتصادية، ومارس ضغوطات معتبرة حتى على اليابان وأوروبا (ناهيك بباقي دول العالم) لسلوك السبيل الليبرالي الجديد. لذلك يتحمل كلينتون وبلير، وكلاهما ينتمي إلى تيار يسار الوسط، القسم الأكبر من مسؤولية تعزيز دور الليبرالية الجديدة على الصعيدين المحلي والدولي. كان تشكيل منظمة التجارة العالمية نقطة الذروة في هذا الاندفاع المؤسساتي الليبرالي الجديد (مع أن اتفاقية التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية، وتوقيع اتفاقات ماستريخت في أوروبا كانتا أيضا خطوتين مهمتين على طريق التكيف المؤسساتي الإقليمي). وقد وضعت منظمة التجارة الحرة بشكل منهجي المعايير والقواعد الليبرالية الجديدة للتفاعل الداخلي في الاقتصاد العالمي، لكن غرضها الرئيس كان فتح أكبر قدر ممكن من أسواق العالم وبلدانه أمام حرية تدفق رأس المال

دون أية عوائق (وإن يكن مرفقا دائما بعبارة تحذيرية عن ضرورة حماية «المصالح القومية» المفتاحية)، لأن هذا تحديدا كان أساس القدرة المالية الأميركية والأوربية واليابانية على فرض الجزية واقتطاع الأتاوات من بقية بلدان العالم.

لا تتسجم أية واحدة من هذه الممارسات تماما مع النظرية الليبرالية الجديدة، باستثناء التأكيد على فرض قيود على الميزانية، ومتابعة الحرب على تضخم لم يعد موجودة تقريبا بحلول التسعينيات. بالطبع، كان هناك دائما اعتبارات الأمن القومي التي لا بد أن تفسد أية محاولة لتطبيق النظرية الليبرالية الجديدة بصيغتها الصرف. كما أحدث انهيار جدار برلين وانتهاء الحرب الباردة هزة جيو - سياسية وتحولا في مجال التنافسات الإمبريالية، على الرغم من أن ذلك لم يضع حدا نهائيا للتزاحم والتسابق على مواقع السلطة والنفوذ بين القوى الرئيسة على المسرح العالمي، خصوصا في مناطق تتحكم بموارد اقتصادية كالشرق الأوسط، أو مناطق يتبدى فيها بوضوح عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي (كدول البلقان). لكن تلك الهزة الجيوسياسية خففت من التزام الولايات المتحدة بدعم اليابان واقتصادات دول جنوب شرق آسيا، باعتبارها معاقل متقدمة على خط الدفاع الأمامي في جبهة الحرب الباردة. لذلك لم يتح لتايلاند وإندونيسيا في التسعينات نوع الدعم الاقتصادي الذي قدمته الولايات المتحدة لكوريا الجنوبية وتايوان قبل عام 1989. كان هناك أيضا عناصر عدة، حتى داخل الإطار الليبرالي الجديد، مثل نشاطات صندوق النقد الدولي أو «الدول السبع العظام»، لا تؤدي عملها كمؤسسات ليبرالية جديدة بل كمراكز للسلطة العارية،

تعبؤها بعض القوى أو مجموعات القوى وتستخدمها في سعيها للحصول على ميزات معينة. إن النقد النظري الذي وضعته الليبرالية الجديدة لصندوق النقد الدولي مازال وجيها وساري المفعول، فاستعداده التام والدائم للتدخل في أسواق العملات- عبر اتفاقات مثل معاهدة بلازا عام 1985، التي خفضت بشكل مفتعل قيمة الدولار مقابل الين، وتبعتها بعد فترة وجيزة اتفاقية بلازا المعكوسة، التي سبعت إلى إنقاذ اليابان من حالة الكساد الاقتصادي في التسعينيات - تعتبر كلها أمثلة عن تدخلات مدبرة للحفاظ على استقرار الأسواق المالية العالمية⁽⁶⁾.

في السنوات الثلاثين الماضية، كانت الأزمات المالية في ظل الليبرالية الجديدة مستوطنة ومعدية. فأزمة الديون في الثمانينيات لم تقتصر على المكسيك، بل كان لها مظاهر وتجليات عالمية (انظر الشكل 2.4)⁽⁷⁾. وفي التسعينيات، كان هناك مجموعتا أزمات مالية متداخلة، أفرزت كلتاهما آثارا سلبية لليبرالية الجديدة غير متساوقة. على سبيل المثال، امتدت «أزمة التكيلا» التي ضربت المكسيك عام 1995، على الفور تقريبا، إلى البرازيل والأرجنتين، مخلفة وراءها نتائج مدمرة تردد رجوعها في تشيلي والفيليبين وتايلاند وبولندا. يصعب تفسير الأسباب المحددة لحدوث هذا النمط المعدي من الأزمات، فحركات المضاربة والتوقعات في الأسواق المالية لا تعتمد بالضرورة على حقائق صلبة. لكن العمليات التمويلية غير المنظمة تشكل بوضوح مخاطر جدية تنذر بأزمات حادة، لأن «عقلية القطيع» التي تسم سلوك رجال المال (لا أحد يود أن يكون آخر المحتفظين بعملة قبل تخفيض قيمتها) يمكن أن تولد توقعات ذاتية التحقق، بتمظهرات هجومية ودفاعية على حد سواء. لقد جنى المضاربون بالعملة أرباحا

ببلايين الدولارات عندما أجبروا الحكومات الأوروبية على تحرير آلية سعر الصرف الأوروبية في شهر تموز/ يوليو 1993. في شهر تشرين أول/ أكتوبر من العام نفسه، حقق جورج سوروس وحده أرباحاً وصلت إلى حوالي بليون دولار خلال أسبوعين، عندما راهن ضد قدرة بريطانيا على إبقاء الجنيه الإسترليني ضمن حدود آلية سعر الصرف الأوروبية.

بدأت الموجة الثانية والأعرض من الأزمات المالية في تايلند عام 1997، وتجلت أولاً بتخفيض العملة المحلية (الباهت) إثر انهيار سوق المضاربة بالأراضي والعقارات. امتدت الأزمة في البداية إلى إندونيسيا وماليزيا والفلبين، ومن ثم إلى هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية. تضررت بعد ذلك أستونيا وروسيا بشكل مؤلم، ثم انهارت البرازيل، مما ترك آثاراً خطيرة وطويلة الأمد في الأرجنتين. حتى أستراليا ونيوزيلندا وتركيا تأثرت، في حين بدا أن الولايات المتحدة وحدها منيعة، مع أنه حتى هنا كان لا بد من دفع 3.5 بليون دولار لإنقاذ أحد صناديق التغطية، «لونغ تيرم كابيتال مانجمنت» (وهي مؤسسة مالية توظف اثنين من حملة جائزة نوبل في الاقتصاد كمستشارين مفتاحيين)، بعد أن راهنت خطأ على تحركات العملة الإيطالية.

في عام 1997 - 1998، كل «النظام الشرق الآسيوي» للتراكم الرأسمالي، الذي يسرته «الدول التنموية»، وضع على المحك. وكانت العواقب الاجتماعية مدمرة:

مع تصاعد الأزمة، ارتفعت معدلات البطالة، وانخفض الناتج الإجمالي المحلي، وأغلقت البنوك أبوابها. ازدادت نسبة البطالة أربعة أصناف في كوريا الجنوبية، وثلاثة أضعاف في تايلاند، وعشرة أضعاف في إندونيسيا. 15% من الذكور العاملين في إندونيسيا عام 1997 فقد وظائفهم بحلول عام 1998، وكان الخراب الاقتصادي أسوأ بكثير في المناطق المدنية على الجزيرة الرئيسة، جاوا. في كوريا الجنوبية، ارتفعت معدلات الفقر المدنية ثلاثة أضعاف، وسقط ثلث السكان تقريبا تحت خط الفقر؛ كما تضاعف معدل الفقر في إندونيسيا... حيث هبط الناتج الإجمالي المحلي عام 1998 بنسبة 1,13%، بينما أنخفض بنسبة 6,7% في كوريا الجنوبية، وبنسبة 10,8% في تايلاند. بعد ثلاث سنوات من الأزمة، لا يزال الناتج الإجمالي المحلي في إندونيسيا أدنى مما كان عليه قبلها بنسبة 5,7%، وبنسبة 2,3% في تايلاند⁽⁸⁾.

مع هبوط الناتج الإجمالي المحلي وارتفاع معدلات البطالة، تدخل صندوق النقد الدولي لفرض إجراءات تقشف في إندونيسيا، ألقى بموجبها الدعم الحكومي للمواد الغذائية والمحروقات (الكيروسين)، فأدت إلى «تمزيق النسيج الاجتماعي» برمته. أنحيت اللائمة في التسبب بالكارثة عموما على الطبقات الرأسمالية، ومعظمها من الاثنية الصينية. استطاع أغنى رجال الأعمال في النخبة الصينية التسلسل إلى سنغافورة، لكن موجة القتل والهجمات الثأرية على الممتلكات عمت بقية أفراد الأقلية الصينية، وأطلقت القومية الاثنية برأسها البشع، بحثا عن كبش فداء للانقياد الاجتماعي الشامل⁽⁹⁾.

كان التفسير المعياري الذي تبناه صندوق النقد الدولي / وزارة الخزانة الأميركية أن أسباب الأزمة تكمن في تدخلية الدولة المفرطة، وفي علاقات الفساد القائمة بين أجهزة الدولة وعالم المال والأعمال («رأسمالية الخلان»). الحل كان المزيد من الليبرالية الجديدة، وقد تصرف وزارة الخزانة الأميركية وصندوق النقد الدولي وفق ذلك، مما خلف عواقب كارثية وخيمة. الرأي البديل قال بأن لب المشكلة يكمن في التحرر المنتهز من الضوابط الناظمة للقطاع المالي، وفي الفشل بإقامة نظام يحكم يكبح جموح المضاربات في استثمارات الحافظة. وتكثر الدلائل على صوابية هذا الرأي، فالدول التي لم تحرر أسواق رأس المال - سنغافوره وتايوان والصين - تعرضت لضرر أقل بكثير من الدول التي حررت على الطريقة الليبرالية الجديدة - تايلاند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين. أضف إلى ذلك أن الدول التي تجاهلت نصائح صندوق النقد الدولي وفرضت ضوابط على أسواق رأس المال - ماليزيا مثلا - تعافت من الأزمة بشكل أسرع⁽¹⁰⁾. وبعد أن رفضت بطريقة مماثلة نصيحة صندوق النقد الدولي بإعادة الهيكلة الصناعية والمالية لاقتصادها، استطاعت كوريا الجنوبية أيضا استعادة عافيتها بسرعة أكبر. إن أسباب استمرار صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأميركية في الإصرار على الإصلاحات الليبرالية الجديدة لا يزال سرا غامضا، لكن الضحايا يقترحون باطراد إجابات تأمرية:

طلب صندوق النقد الدولي من الدول الآسيوية في البداية فتح أسواقها أمام استثمارات رأس المال الرائجة وقصيرة الأمد، وهو ما فعلته تلك الدول فتدفقت الأموال إليها فجأة. لكن رؤوس الأموال مالبت أن تدفقت خارجها بدرجة السرعة والمفاجأة نفسها. أفتى صندوق النقد الدولي بضرورة رفع

معدلات الفائدة وتقليص الموازنات المالية، فاستتبع ذلك ركودا اقتصاديا عميقا. هبطت أسعار الأصول إلى الحضيض، فطلب صندوق النقد من الدول المتأثرة بيع أصولها، وإن يكن بالمساومة على أسعارها الدنيا... قامت نفس البنوك والمؤسسات المالية، التي سحبت رؤوس أموالها وتسببت بالأزمة أصلا، بتدبير صفقات بيع الأصول، فحصلت عمولات هائلة على تعاملاتها في بيع الشركات المتورطة أو تقسيمها، تماما كما حصلت تلك البنوك على عمولات كبيرة عندما وجهت رؤوس الأموال إلى داخل تلك الدول في البداية⁽¹¹⁾.

يقع وراء هذا الرأي التأمري الدور الغامض الذي لعبته صناديق التغطية في مدينة نيويورك، والذي لم يخضع بعد لتقدير كاف من الدراسة والتمحيص. لقد استطاع سوروس وغيره من المضاربين كسب البلايين على حساب الحكومات الأوروبية، وذلك بالمرهنة ضد قدرتها على البقاء ضمن توجهات آلية سعر الصرف الأوروبية. ما الذي يمنع صناديق التغطية ذاتها، وهي المسلحة بتريليونات الدولارات من مؤسسات توظيف واستثمار القروض العائدة إلى البنوك، من هندسة هجوم مركز ليس فقط على حكومات شرق وجنوب شرق آسيا، بل أيضا على بعض أنجح شركات الرأسمالية العالمية، وذلك ببساطة عبر منع السيولة عنها لدى مواجهتها بعض المصاعب النقدية الثانوية؟ كان تدفق أموال الجزية على وول ستريت هائلا، فرفع أسعار الأسهم والسندات الأميركية في وقت كانت معدلات الادخار الداخلي في الولايات المتحدة تهبط إلى الحضيض. بعد إعلان معظم المناطق الآسيوية إفلاسها، ارتدت موجة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتضرب السوق الآسيوي الداخلي ثانية، فتشتري الشركات الموثوقة والقابلة للبقاء،

أو (كما في حالة شركة ديوو) أجزاء من تلك الشركات، بأسعار زهيدة. يرفض ستيفلitz هذه الرؤية التأميرية، ويقترح تفسيراً «أبسط»: «لقد كان صندوق النقد الدولي ببساطة يعكس مصالح وإيديولوجية المجتمع المالي الغربي»⁽¹²⁾. لكن ستيفلitz يتجاهل دور صناديق التغطية، ولا يخطر له أن ازدياد التفاوت الاجتماعي، الذي كثيراً ما يتحسر عليه كنتاج فرعي للبرالية الجديدة، كان على طول الخط هدف ذلك المجتمع المالي الغربي وعلّة وجوده.

رسائل مستعجلة من الخطوط الأمامية

المكسيك

كان حزب التأسيس الثوري الحزب الحاكم الوحيد في المكسيك منذ عام 1929 وحتى انتخاب فيسنتي فوكس عام 2000. واستطاع الحزب إقامة دولة تشاركية أثبتت مهارتها في تنظيم واختيار، وإن لزم الأمر رشوة وقمع، حركات المعارضة في صفوف العمال والفلاحين والطبقات الوسطى التي شكلت قاعدة الثورة. تابع حزب التأسيس الثوري حركة تحديث واسعة بقيادة الدولة، وتبنى نمودجا في التطوير الاقتصادي ركز بشكل أساس على الاستعاضة عن الصادرات، وعلى حركة تصدير نشطة مع الولايات المتحدة. ظهر قطاع هام لاحتكارات الدولة في ميادين النقل والطاقة والمرافق العامة، وفي بعض الصناعات الأساسية (مثل الفولاذ). وبدأ دخول رأس المال الأجنبي بشكل موجة عام 1965، ضمن برنامج للصناعات التصديرية سمح لرأس المال الأميركي أساساً بالاستثمار والإنتاج في المنطقة الحدودية مع الولايات المتحدة، مستغلاً رخص اليد

العاملة وغياب أية ضرائب جمركية أو قيود على حركة السلع. وعلى الرغم من النمو الاقتصادي القوي نسبياً في الخمسينيات والستينيات، لم تنتشر فوائد النمو على نطاق واسع في المجتمع، ولم تكن المكسيك مثلاً جيداً لليبرالية المتجذرة، وإن تكن المكافآت الدورية للفئات الاجتماعية المضطربة (الفلاحون والعمال والطبقات الوسطى) أعادت إلى حد ما توزيع الدخل. في عام 1978، ترك القمع العنيف للحركات الطلابية المعارضة على التفاوت الاجتماعي إرثاً مريراً هدد شرعية الحزب، لكن توازن القوى الطبقي بدأ بالنمو في السبعينيات حيث عملت المصالح التجارية وقطاع المال والأعمال على تقوية موقعها المستقل، وتعميق صلاتها مع رأس المال الأجنبي.

تضررت المكسيك بشكل كبير من الأزمة العالمية التي ضربتها في السبعينيات، وكان رد حزب التأسيس الثوري توسيع القطاع العام بالاستيلاء على المشاريع التجارية الفاشلة للقطاع الخاص، وإبقائها مصدر عمالة للطبقات المعدمة، درأً لمخاطر الاضطرابات والثورة. ازداد عدد المشاريع الحكومية إلى أكثر من الضعف بين عامي 1970 - 1980، كما تضاعف عدد موظفيها، لكن هذه المشاريع كانت خاسرة على الدوام، مما اضطر الدولة إلى الاقتراض لتمويلها. كانت بنوك الاستثمار المترة بدولارات النفط في نيويورك مستعدة لتلبية الطلب عن طيب خاطر، سيما وأن الاكتشافات النفطية في المكسيك جعلت إقراض الدولة رهاناً مضموناً ومغرياً.

ارتفع مجموع الديون الأجنبية من 6.8 بليون دولار عام 1972 إلى 58 بليون دولار عام 1982⁽¹³⁾، ثم جاءت سياسة فوكلر برفع سعر الفائدة، وأدى

الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى تقليص الطلب على المنتجات المكسيكية، وتلا ذلك الهبوط الحاد في أسعار النفط. انخفضت عائدات الدولة، وارتفعت تكلفة خدمة الديون بشكل حاد، فأعلنت المكسيك إفلاسها في شهر آب/ أغسطس 1982. تسارع الهروب الهائل لرؤوس الأموال خارج المكسيك، بعد أن كان انطلق بوتيرة متصاعدة إثر التوقعات بتخفيض سعر العملة المحلية (البيسو)، فأعلن الرئيس بورتيللو تأميم البنوك كإجراء احترازي طارئ⁽¹⁴⁾. لم توافق طبقة النخبة من أصحاب البنوك ورجال الأعمال، وكان على الرئيس دي لامدريد، الذي تسلم مقاليد الحكم بعد أشهر قليلة، اتخاذ خيار سياسي حاسم. انحاز الرئيس إلى صف رجال المال والأعمال، في خطوة يمكن القول أنها كانت حتمية ولا مفر منها في تلك الظروف. لكن السلطة السياسية لحزب التأسيس الثوري لم تجعلها كذلك بالضرورة. كان الرئيس دي مدريد إصلاحياً التوجهات، وأقل تجذراً في السياسات التقليدية للحزب الحاكم، وذا صلات قريبة بالطبقة الرأسمالية والمصالح الأجنبية. ابتكر جيمز بيكر توليفة جديدة لإنقاذ المكسيك من مصاعبها، شارك فيها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ووزارة الخزانة الأميركية. وقد وضعت تلك التركيبة ضغوطات إضافية على الرئيس المكسيكي، إذ لم تطالب فقط بإجراءات تقشفية في الميزانية، بل أصرت للمرة الأولى على إصلاحات ليبرالية جديدة وواسعة النطاق، مثل الخصخصة وإعادة تنظيم الجهاز المالي بطرق أكثر انسجاماً مع المصالح الأجنبية، وفتح الأسواق الداخلية أمام رأس المال الأجنبي، وخفض حدود التعرفة الجمركية، وإنشاء أسواق عمل أكثر مرونة. في عام 1984، منح البنك الدولي لأول مرة في تاريخه قرضاً لقاء قيام الدولة بإجراء

إصلاحات اقتصادية بنوية على الطريقة الليبرالية الجديدة. عمليا، فتح دي لا مدريد اقتصاد المكسيك على الاقتصاد العالمي، بانضمامه إلى اتفاقية الغات، وتنفيذه برنامجا تقشفا صارما. كانت الآثار موجعة:

انخفض معدل دخل الفرد في المكسيك بين عامي 1983 و1988 بنسبة 5% سنويا؛ وانخفضت القيمة الحقيقية لأجور العاملين بين 40% و50%. كما ازدادت نسبة التضخم، التي كانت تتأرجح في الستينيات بين 3% و4% سنويا، إلى حوالي 20% بعد عام 1976، وتجاوزت 100% خلال بضعة سنوات... في الوقت نفسه، ونتيجة مصاعب الحكومة المالية وإعادة توجيه النموذج الاقتصادي للدولة، انخفض الإنفاق على المرافق العامة، وقصرت الدولة دعمها للمواد الغذائية على الشريحة الأفقر من السكان، وتدنت نوعية التعليم العام والرعاية الصحية أو راوحت في مكانها⁽¹⁵⁾.

بالنسبة إلى مدينة مكسيكو عام 1985، كان ذلك يعني ندرة الموارد إلى حد خفض الإنفاق في قطاع الخدمات المدنية الحيوية بنسبة 12% على النقل، و25% على مياه الشرب، و18% على الخدمات الصحية، و26% على جمع النفايات⁽¹⁶⁾. اجتاحت المدينة إثر ذلك موجة عنف وجريمة حولت العاصمة من مدينة وادعة إلى إحدى أكثر المدن خطورة في أميركا اللاتينية خلال عقد واحد. من نواح عدة، كانت الأحداث تكررارا لما شهدته مدينة نيويورك قبل عشرة أعوام، وإن يكن أكثر تدميرية. وفي مناسبة رمزية، منحت مدينة مكسيكو بعد فترة عقدا بملايين الدولارات لمؤسسة الاستشارات التي يملكها غوليا ني، عمدة مدينة نيويورك الأسبق، للاستفادة من خبرتها في التعامل مع الجريمة.

وجد دي لا مدريد أن أحد سبل الخروج من معضلة الدين العام بيع المشاريع التي تملكها الدولة واستخدام ريعها في دفعات مقدمة على أصل الديون. لكن الخطوات الأولية باتجاه الخصخصة كانت تجريبية وثانوية نسبياً، فالخصخصة استتبعت إعادة هيكلة بالجملة لعقود العمل، الأمر الذي أثار نزاعاً داخلياً حاداً. اندلعت أعمال عنف قامت بها الحركات العمالية وقمعتها الحكومة بوحشية متناهية في الثمانينيات، وتكثف الهجوم على العمل المنظم في مدة رئاسة ساليناس، الذي خلف سلفه عام 1988. سُجن العديد من القادة العماليين بتهمة الفساد، وتم تنصيب قادة جدد وأكثر طواعية مكانهم في مؤسسات العمل المفتاحية التي يسيطر عليها حزب التأسيس الثوري. استدعي الجنود أكثر من مرة لقمع الإضرابات، وتضاءلت قوى العمل المنظم المستقلة، على ضعفها أصلاً، في كل خطوة وعلى كل منعطف. لقد سُرّع ساليناس ومنهج عملية الخصخصة، فهو اقتصادي تدرب في أميركا، وتلمس النصح من اقتصاديين تدربوا في الولايات المتحدة⁽¹⁷⁾، وصاغ برنامجه للتطوير الاقتصادي بلغة قريبة من العقيدة الليبرالية الجديدة.

أصبح فتح المكسيك بشكل أكبر أمام الاستثمارات والمنافسة الأجنبية المباشرة أحد العناصر المفتاحية في برنامج ساليناس الإصلاحية. وتوسع برنامج الصناعات التصديرية سريعاً على طول الحدود الشمالية ليصبح أساسياً بالنسبة لبنية الصناعة في المكسيك (الشكل 3.4). بدأ ساليناس مفاوضات ناجحة مع الولايات المتحدة أنهاها بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة لدول أميركا الشمالية. تسارعت وتيرة الخصخصة وانخفضت نسبة العمالة في القطاع الحكومي بنسبة النصف بين عامي 1988 و1994.

بحلول عام 2000 أصبح عدد الشركات التي تملكها الدولة بالكاد 200 شركة، مقابل 1100 شركة كانت موجودة عام 1982⁽¹⁸⁾، وكانت شروط خصخصة هذه الشركات تشجع باطراد الملكية الأجنبية. في عام 1990، أعيدت خصخصة البنوك التي تأممت على عجل عام 1982، وللالتزام ببنود اتفاقية التجارة الحرة كان على ساليناس أيضا فتح القطاع الزراعي أمام المنافسة الأجنبية، وبالتالي مهاجمة سلطات التنظيمات الفلاحية، التي شكلت لأمد بعيد أحد الدعائم المفتاحية لحزب التأسيس الثوري. في عام 1991، أقرت حكومة ساليناس قانونا إصلاحيا يسمح بخصخصة أراضي «الأخيدو»، ويشجع على فتحها أمام الملكية الأجنبية. والمعروف أن دستور الثورة المكسيكية لعام 1917 حمى الحقوق الشرعية للشعوب المحلية وحفظها عبر نظام الملكية والاستغلال الجماعي للأرض (الأخيدو)، ونظرا لأن هذا النظام يوفر أساس الحماية الجماعية للفئات المحلية، فإن الحكومة عمليا كانت تتخلى عن مسؤولياتها في الحفاظ على ذلك الحد الأدنى من الحماية. سدد التخفيض اللاحق لحواجز الاستيراد ضربة موجعة أخرى، فالصادرات الرخيصة من قطاع الصناعات الزراعية الأميركي عالي الكفاءة، وعالي الدعم الحكومي أيضا، خفضت أسعار الذرة وغيرها من المنتجات إلى حد لم يعد يقدر على المنافسة فيه إلا أغنى المزارعين وأكثرهم كفاءة. طرد الكثير من الفلاحين خارج أرضهم، وهم على شفير المجاعة، ليزيدوا عدد العاطلين عن العمل في المدن المكتظة أصلا، حيث نما بسرعة كبيرة ما يعرف باسم الاقتصاد غير الرسمي (البائعون الجوالون مثلا). بوجه كل ذلك، كان من الطبيعي أن تزداد حركة المقاومة لإصلاحات نظام الأخيدو، وقد امتدت المقاومة فعليا على

نطاق واسع، إذ أيد الكثير من جماعات الفلاحين ثورة زاباتستا، التي اندلعت في منطقة تشياباس عام 1994⁽¹⁹⁾.

في عام 1989، واثراً لتوقيعها ما عرف لاحقاً باسم «خطة بريدي» للصفح الجزئي عن الديون، كان على المكسيك ابتلاع حبة الدواء السامة التي وصفها صندوق النقد الدولي، طواعية وعن طيب خاطر، بإحداث إصلاحات ليبرالية جديدة أعمق. كانت النتيجة «أزمة التكيلا» التي انطلقت شرارتها، كما في أحداث 1982، بفعل رفع بنك الاحتياط الفدرالي الأميركي نسبة الفائدة، الأمر الذي وضع ضغوطات على العملة المحلية وأدت المضاربات في النهاية إلى تخفيض قيمة البيسو. المشكلة أن المكسيك اعتادت إصدار دولارات قياسية تعين الديون (يطلق عليها اسم «تيسوبونوس») لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، لكنها بعد تخفيض سعر العملة المحلية لم تعد تستطيع جمع ما يكفي من الدولارات الحقيقية لتغطيتها. رفض الكونغرس تقديم المساعدة، لكن كلينتون استخدم سلطاته التنفيذية لجمع 47.5 بليون دولار في رزمة إنقاذية. خشي كلينتون خسارة العاملين في الصناعات الأميركية القائمة على التصدير إلى المكسيك وظائفهم، واحتمال زيادة الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة، وقبل كل شيء، فقد الليبرالية الجديدة واتفاقات التجارة الحرة بين دول أميركا الشمالية شرعيتها ومصداقيتها. أحد الآثار الجانبية لخفض سعر العملة كان دفع الرأسمال الأميركي إلى العودة بسرعة إلى السوق المكسيكية، وشراء كل أنواع الأصول بأسعار زهيدة، كما لو أنه موسم التخفيضات. ارتفعت الملكية الأجنبية للبنوك المكسيكية من بنك واحد عام 1990 إلى أربع وعشرين بنكا عام 2000، وذلك من أصل ثلاثين بنكا مكسيكياً تمت

خصخصتها في بداية التسعينيات. لم يعد بالإمكان بعد ذلك إيقاف مصالح الطبقة الرأسمالية الأجنبية ومنعها من فرض وانتزاع أتاوات باهظة من المكسيك. لكن حتى المنافسة الأجنبية بدأت تتحول إلى مشكلة، إذ خسرت المكسيك عددا مهما من الوظائف في مشروع صناعاتها التصديرية بعد عام 2000، وبعد أن أصبحت الصين موقعا أرخص بكثير وبالتالي أفضل بالنسبة للعديد من الشركات الأجنبية الساعية إلى استخدام يد عاملة قليلة الأجر (20).

آثار كل ذلك عموما، وآثار الخصخصة على وجه التحديد، بالنسبة لتكريز الثروة داخل المكسيك كانت واضحة لا لبس فيها:

في عام 1994، أظهرت قائمة مجلة فوربس لأغنى أغنياء العالم أن إعادة الهيكلة الاقتصادية في المكسيك أنتجت أربعة وعشرين بليونيرا. شارك على الأقل سبعة عشر منهم في برنامج الخصخصة، فباعوا البنوك ومصانع الفولاذ ومصافي السكر والفنادق والمطاعم ومصانع الكيماويات وشركات الاتصالات، وامتلكوا علاوة على ذلك حقوق إدارة الشركات داخل القطاعات الاقتصادية المخصصة حديثا، كالموائى، والطرق السريعة (التي يدفع مستخدموها رسوما خاصة)، والخدمات الهاتفية للأجهزة الخليوية والمكالمات الخارجية (21).

بحلول عام 2005، احتلت المكسيك المرتبة التاسعة من حيث عدد بليونيرها (متقدمة بذلك على المملكة العربية السعودية). وحل كارلوس سليم، أغنى رجل في المكسيك، في المرتبة الرابعة والعشرين على لائحة مجلة فوربس، وسيطر على أربع من أكبر خمس وعشرين شركة مكسيكية،

وانتشرت مصالحه التجارية خارج حدود المكسيك، وأصبح لاعبا رئيسا في ميدان الاتصالات في كافة أرجاء أميركا اللاتينية. في الولايات المتحدة أيضا، اكتسبت إستراتيجيته في توفير خدمات الهاتف الخليوي شهرة واسعة، إذ استولى سليم على الأسواق الفنية وعالية الكثافة واحتكرها، في حين ترك الأسواق الأفقر والأقل كثافة دون أية خدمات. لا يهم كثيرا ما إذا أطلقنا على مثل هذه العمليات اسم الاستعادة أو الخلق الجديد، للسلطة الطبقية، لكن الواضح أن الهجوم المركز على العمال والفلاحين، وعلى مستوى معيشة الشعب عموما، كان ناجحا جدا في المكسيك. فمع تراكم الثروة بأيدي مجموعة صغيرة من أصحاب السطوة والنفوذ، تدعمهم أجهزة سلطاتهم المالية والقضائية/ القانونية، أصبح وضع وقدر هؤلاء العمال والفلاحين وسواد الشعب أسوأ من ذي قبل، داخل المكسيك وخارجها.

الانهيار الأرجنتيني

خرجت الأرجنتين من مرحلة ديكتاتوريتها العسكرية مثقلة بالديون، وأسيرة نظام حكم وإدارة تشاركي واستبدادي صارم وفساد كلية. وكانت عملية دمقرطة الأرجنتين في السنوات اللاحقة صعبة، لكن كارلوس منعم استلم مقاليد السلطة عام 1992. على الرغم من أن منعم بيروني التوجهات، فقد عمل على تحرير الاقتصاد، جزئياً لإسداء خدمة للأميركيين، ولكن أيضاً لاستعادة مصداقية الأرجنتين في المجتمع الدولي، إثر تكشف أسرار «الحرب القذرة» التي لطخت سمعتها. فتح منعم الأرجنتين أمام التجارة الأجنبية وسيولات رأس المال، وأدخل قدراً أكبر من المرونة في أسواق العمل. كما خصص الشركات التي تملكها الدولة، ومعها نظام الرعاية الاجتماعية، ودعم العملة المحلية (البيسو) مقابل الدولار للسيطرة على التضخم وتوفير مناخ آمن للمستثمرين الأجانب. ارتفعت نسبة البطالة، وفرضت ضغوطات تنازلية لخفض الأجور، في حين استغل أفراد النخبة عمليات الخصخصة لتكديس ثروات جديدة. تدفقت الأموال وازدهرت البلد من عام 1992 إلى حين فاضت آثار «أزمة التكيلا» من المكسيك وأغرقت الأرجنتين:

في غضون أسابيع قليلة، خسر النظام المصرفي الأرجنتيني 18% من ودائعه، وسقط الاقتصاد في فترة ركود عميقة بعد أن كانت نسبة نموه الوسطية 8% سنوياً منذ منتصف العام 1990 إلى النصف الثاني من عام 1994. تقلص الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 7% من الربع الأخير لعام 1994 وحتى الربع الأول لعام 1996... وازدادت أعباء الفوائد على الحكومة بأكثر من 50% بين عامي 1994 و1996، وكانت

سحوبات رأس المال والتقلص المطرد في احتياطي العملات الأجنبية هائلة بالمعايير كافة⁽²²⁾.

ارتفعت نسبة البطالة إلى 18%، وفي حين بدأ واضحا أن العملة المحلية كانت أعلى من قيمتها الحقيقية، رفضت الأوساط المالية تخفيض قيمة البيسو (على عكس حالة المكسيك) وأصررت باطراد على الاحتفاظ بقيمته مقابل الدولار. تبع ذلك مرحلة انتعاش قصيرة اعتمدت على سيولة رأس المال الأجنبي إلى داخل الأرجنتين، امتدت حتى عام 1997 - 1998، عندما عمت الأزمة الاقتصادية الآسيوية وانتشرت آثار من روسيا إلى جارة الأرجنتين، البرازيل. ترافق ذلك مع معدلات فائدة عالية أوقعت الميزانية المحلية في عجز شديد، فتولدت ضغوطات لا تحتمل على البيسو الأرجنتيني. بدأ رأس المال الأجنبي والمحلي على حد سواء الفرار خارج البلاد، توقعنا لتخفيض العملة. ارتفعت ديون الأرجنتين بين عام 1995 و2001 إلى أكثر من الضعف، بينما كان احتياطي العملات الأجنبية يختفي بسرعة. كذلك ارتفعت الأقساط المستحقة على الدين العام إلى 9.5 بليون دولار عام 2000. أنقذ صندوق النقد الدولي الأرجنتين بقرض قيمته 6 بليون دولار (ثاني أكبر قرض في تاريخ صندوق النقد الدولي)، تأكيداً لرفضه تخفيض قيمة البيسو الأرجنتيني مقابل الدولار، خشية الآثار التضخمية (كما فعل في روسيا والبرازيل وأدى إلى عواقب كارثية في كلتا الحالتين، حسب رأي ستيفلنز).

لكن حتى هذا لم يوقف تدفق رأس المال خارج الأرجنتين. في عام 2001، خسر النظام المصرفي الأرجنتيني 17% من قيمة ودائعه (ما يعادل 14.5 بليون دولار)، وربما حوالي بليون دولار يوم الثلاثين من شهر تشرين

الثاني/نوفمبر وحده. رفض صندوق النقد الدولي منح الأرجنتين قرض طوارئ، على اعتبار أنها لم تعالج الخلل في ميزانيتها. تخلفت الأرجنتين عن دفع مستحقات ديونها، وحددت الحكومة السحوبات المصرفية في بداية كانون الأول/ ديسمبر بمبلغ 250 دولار أسبوعياً، وضبطت كل تعاملات الحسابات الأجنبية التي تزيد قيمتها عن ألف دولار. قُتل 27 شخصاً في أعمال الشغب التي نشبت وعمت الأرجنتين إثر ذلك، واستقال الرئيس دي لا روا، ومعه دومينغو كارفالو مهندس سياسته الاقتصادية. في 6 كانون الثاني/ يناير 2002، تخلى الرئيس الجديد، دوهاديه، عن رافعة الدولار وخفض قيمة البيسو، وقرر أيضاً تجميد كل حسابات الادخار التي تزيد قيمتها عن ثلاثة آلاف دولار، وفي النهاية تعامل مع الودائع بالدولار وكأنها بالبيسو، فخفض قيمة المدخرات إلى حوالي ثلث قيمتها السابقة. ما يعادل القيمة الشرائية لستة عشر بليون دولار تحولت بين ليلة وضحاها من حسابات المدخرين إلى البنوك، وعبر البنوك إلى النخبة السياسية-الاقتصادية. كانت العواقب من حيث الاضطرابات الاجتماعية دراماتيكية وواسعة المدى. ارتفعت معدلات البطالة وانخفضت المداخيل، فاحتل العمال الراديكاليون المصانع المتوقفة عن العمل وشغلوها. تشكلت لجان تكافل الجوار، سعيًا وراء سبل تعاونية أفضل للبقاء، وانتشر «مضربو الشوارع» (بيكيتيروس) في الطرقات، فقطعوا شبكات النقل العام، وحشدوا مناصريهم حول مطالب سياسية مفتاحية⁽²³⁾.

في مواجهة الرأي الشعبي، الذي احتقر البنوك والمستثمرين الأجانب وصندوق النقد الدولي تماماً، لم يكن بوسع كيرتشنر، الرئيس المنتخب حديثاً خلفاً لدوهاديه والمتمتع بتأييد جماهيري واسع، إلا تجاهل صندوق

النقد الدولي، والتخلف عن رفع ديون بلغت قيمتها 88 بليون دولار، وتقديم عرض أولي للتعويض عن المدينين الفاضلين بمعدل 25 سنتا على الدولار⁽²⁴⁾. الأمر المثير للاهتمام أن فريق كيرتشنر الاقتصادي لم يضم في عضويته أي خبير اقتصادي متدرب في الولايات المتحدة. تبنى الفريق المدرب محليا رأيا تعتبره الليبرالية الجديدة «هرطقة» اقتصادية، ومفاده أن دفع الدين الخارجي ضروري ومهم، لكنه يجب ألا يستتبع انهيار مستوى المعيشة في الأرجنتين. في عام 2004، بدأت دلائل انتعاش اقتصادي تلوح في الأفق، خصوصا في القطاع الصناعي الذي استفاد من تخفيض قيمة العملة المحلية. مع ذلك، تبقى المشكلة الحقيقية أمام الأرجنتين مواجهة المنافسة الشديدة من البرازيل، ومستقبلا من الصين، خصوصا بعد التزام الأخيرة بقواعد منظمة التجارة العالمية واكتسابها حق الوصول المفتوح إلى الأسواق الأرجنتينية.

تبدو التجربة الأرجنتينية مع الإصلاحات الليبرالية الجديدة أشبه ما تكون بقطار مدينة الملاهي الذي يسير على شبكة أفعونية شديدة التعرجات والالتواءات الخطرة. والقصة الأرجنتينية تظهر بوضوح تام قلة خبرة النظرية الليبرالية الجديدة، وقلة معرفتها بالممارسات الاقتصادية العملية. فكما أشار أحد أعضاء «معهد لودفيغ فون ميسز» الليبرالي الجديد، إن «تقليص التضخم بالمصادرة»، وهو ما حدث فعليا في الأرجنتين، تأويل صحيح وملائم كلية لما اعتبره الضحايا «عملية سطو مسلح على البنوك نفذتها النخب السياسية»⁽²⁵⁾. بتراس وفلتمير يفضلان تشخيص الحالة على أنها برمتها حادثة تعبق برائحة «إمبريالية جديدة» تسلب الاقتصاد، وتزيد درجات التفاوت وعدم المساواة الهائلة، وترسخ

الركود الاقتصادي الذي يتلوه فترة كساد عميق ومستدام، ثم إفقار هائل للسكان نتيجة حدوث أكبر عملية تركيز للثروة في تاريخ الأرجنتين⁽²⁶⁾.

كوريا الجنوبية

خرجت كوريا الجنوبية من حرب 1950 — 1953 دولة مدمرة، تعاني وضعاً اقتصادياً وجيوسياسياً خطيراً. ويجري عادة إرجاع نقطة التحول في تاريخ كوريا المعاصر إلى الانقلاب العسكري الذي جاء بالجنرال بارك تشونغ هي إلى السلطة عام 1971. كان معدل دخل الفرد الكوري عام 1960 أقل من 100 دولار سنوياً، لكنه اليوم يتجاوز 12.000 دولار، وهو تجسيد لأداء اقتصادي مدهش يقدم في حالات كثيرة مثالا يحتذى لما يجب أن تقوم به الدولة الإنمائية. منذ البداية، تمتعت كوريا الجنوبية بميزتين جيوسياسيتين رئيسيتين، أولهما استعداد الولايات المتحدة لدعمها عسكرياً واقتصادياً، خصوصاً في السنوات الأولى، بسبب موقعها الجغرافي على الخطوط الأمامية في جبهات الحرب الباردة. الأمر الأقل وضوحاً، ثانياً، هو أن علاقات كوريا الجنوبية مع اليابان، الدولة الاستعمارية السابقة، منحتها فوائد عدة، بدءاً بمعرفة إستراتيجيات التنظيم الاقتصادي والعسكري الياباني (تدرب بارك تشونغ هي في الأكاديمية العسكرية اليابانية) وانتهاءً بالمساعدة الفاعلة التي قدمتها اليابان إلى كوريا في اختراق الأسواق الاقتصادية الأجنبية.

بقيت كوريا الجنوبية بلداً زراعياً أساساً حتى عام 1960. بدأت الدولة عمليات التصنيع في عهد بارك تشونغ هي الديكتاتور، حيث كانت الطبقة الرأسمالية ضعيفة ولكنها مهمة. بعد أن اعتقل بارك القادة الرئيسيين

لعالم المال والأعمال في كوريا بتهمة الفساد، توصل معهم إلى تسوية، ثم قام بإصلاح بيروقراطية الدولة، وأنشأ وزارة التخطيط الاقتصادي (على غرار النموذج الياباني الناجح)، وأمم البنوك للسيطرة على تخصيص القروض. اعتمد بارك بعد ذلك على روح الابتكار والمغامرة التجارية النشطة، وعلى إستراتيجيات الاستثمار لفئة وليدة من الرأسماليين الصناعيين الذين أغراهم بالثروة الشخصية خلال عملية النهوض بالاقتصاد الكوري⁽²⁷⁾. في بداية الستينيات أصبح الصناعيون الكوريون أكثر اهتماما بالتصدير، لأن اليابان استخدمتهم بشكل متزايد كرسيف تجاري خارج حدودها، بهدف إعادة تصدير بضائعها المصنعة جزئياً إلى الأسواق الأميركية. ازدهرت المشاريع التجارية الكورية-اليابانية المشتركة، واستغلها الكوريون للحصول على التكنولوجيا والخبرات الضرورية في الأسواق الأجنبية. دعمت الدولة الكورية هذه الإستراتيجية بقيادة قطاع التصدير، وذلك عبر تجميع المدخرات المحلية، ومكافأة الشركات الناجحة، وتشجيع عملية اندماجها ضمن ما يسمى مجمعات «تشيولز» (شركات متحدة كبيرة مثل هيونداي وديوو وسامسونغ) من خلال تسهيل حصولها على القروض والمدخلات، والامتيازات الضريبية، والسيطرة على القوى العاملة، ودعم وصولها إلى الأسواق الأجنبية (خصوصاً الأميركية). وبفضل تعزيز إستراتيجية تطوير الصناعات الثقيلة (التي تركزت على صناعات الفولاذ وبناء السفن والصناعات البتروكيمياوية والإلكترونية وصناعة السيارات والآلات)، استطاع العديد من مجمعات «التشيولز» تحويل مركز اهتمامها من السوق الداخلي لتصبح شركات عالمية، ولاعباً أساساً في هذه الصناعات على المسرح الدولي منذ أواسط

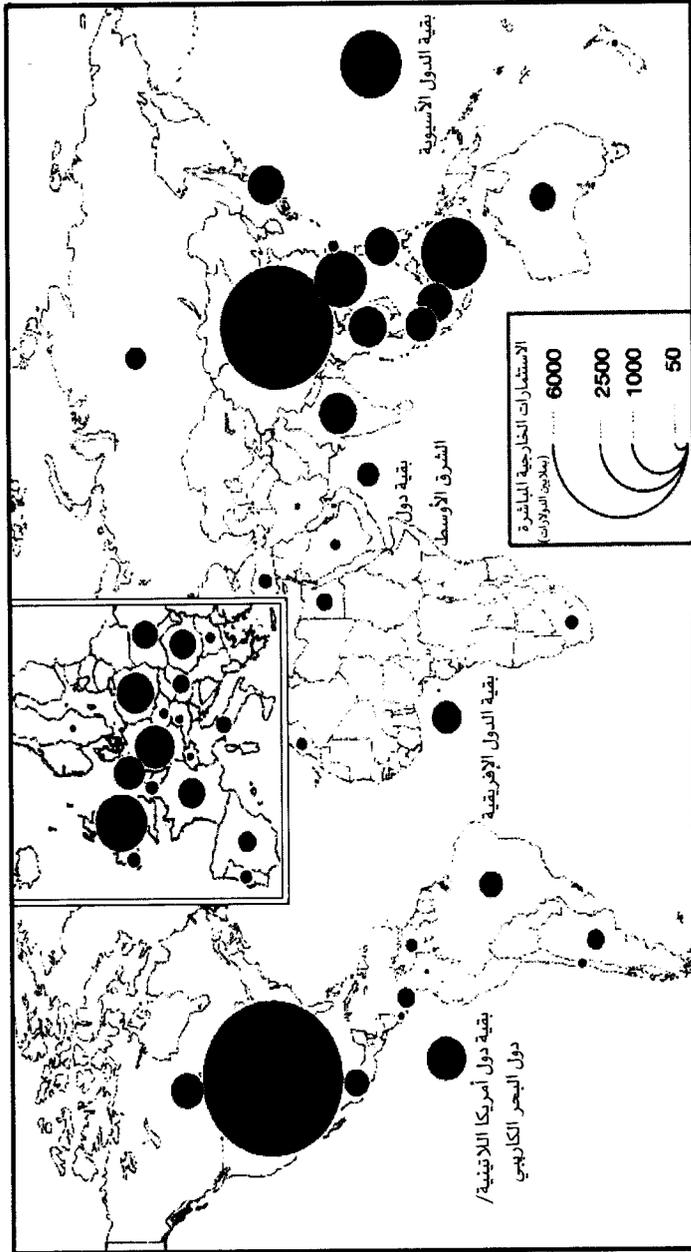
السبعينيات. كذلك أصبحت تلك المجمعات مواقع نفوذ لطبقة رأسمالية محلية يزداد ثراؤها باطراد. ومع نمو مواردها وكبر حجمها (بحلول منتصف الثمانينيات، قدمت ثلاثة مجمعات ثلث الإنتاج القومي الكوري)، تغيرت علاقاتها بالدولة، وأصبحت مجمعات «التشيبولز» تمتلك ما يكفي من السطوة والنفوذ لإطلاق حملة ناجحة لتفكيك جهاز الدولة التنظيمي المؤثر. لم تعد الطبقة الرأسمالية تعتمد على الدولة، نظرا لموقعها الراسخ في سوق التجارة العالمية وقدرتها المستقلة على تحصيل القروض، ففضلت نسختها الخاصة من الليبرالية الجديدة⁽²⁸⁾.

اعتمدت النسخة الكورية على حماية امتيازات الطبقة الرأسمالية، وفي الوقت نفسه إسقاط الضوابط التنظيمية التي وضعتها الدولة. غير أن روابط السلطة الحميمة، والفاصلة أحيانا، التي جمعت قيادتي «التشيبولز» والدولة معا، كانت صعبة التفكيك. البنوك الكورية، مثلا، كانت عمليا مخصصة، لكنها منحت القروض على أساس المحاباة السياسية وشراء النفوذ بالدرجة نفسها التي منحتها على أساس الاستثمارات الصحيحة والمنطقية. كذلك كانت الشركات الكورية بحاجة إلى تحرير علاقاتها التجارية وتدفق رؤوس أموالها (وهو أمر تم فرضه من الخارج في جولة الأورغواي من محادثات اتفاقية التجارة العالمية عام 1986)، وذلك كي تستطيع الشركات استثمار رأس مالها الفائض بحرية في الخارج (الشكل 4.4). استكشف رأس المال الكوري إمكانية الإنتاج في الخارج باستخدام قوى عاملة أرخص سعرا وأكثر إذعانا، فبدأ بتصدير ممارسات العمل المهينة عبر شبكات التعاقد الفرعية، التي تعود ملكيتها للكوريين، والتي وصلت إلى أميركا اللاتينية وجنوب أفريقيا، إضافة إلى معظم دول جنوب

شرق آسيا. بعد «ثورة الين» عام 1995، نقلت اليابان إنتاجها الخارجي من كوريا إلى مواقع أرخص تكلفة في تايلاند وإندونيسيا وماليزيا، الأمر الذي ترافق مع دخول الصين السوق الاقتصادي العالمي، وأدى إلى تكثيف التنافس الإقليمي الداخلي. في حين تحدى الصينيون في البداية كوريا الجنوبية (ودول أخرى في المنطقة)، من حيث قطاعات الإنتاج ذوات القيم المضافة المنخفضة (كما في قطاع الصناعات النسيجية)، سرعان ما انتقلوا إلى أعلى سلسلة القيم المضافة. كان رد الكوريين إنزال الكثير من المنتجات عبر الشاطئ في الأسواق الصينية، من خلال الاستثمارات المباشرة، وهو أمر قد يكون جيدا للشركات الكورية الكبيرة، لكنه بالتأكيد لم يكن جيدا بالنسبة للعمالة داخل كوريا.

بعد ازدهار الصادرات في أواخر الثمانينيات، استسلمت الصناعة الكورية أمام المنافسة الأجنبية، ففقدت الكثير من أسواق التصدير، وشهدت انهيار ربحيتها بعد عام 1990. لجأت مجتمعات التشيبولز» إلى الاقتراض بشكل متزايد من البنوك الأجنبية، وأصبحت نسبة الدين إلى قيمة أصول وسندات الشركات الكورية الثابتة عالية جدا، مما جعلها عرضة للتأثر الشديد بأي ارتفاع سريع في معدلات الفائدة⁽²⁹⁾. داخليا، كان على كوريا الجنوبية أيضا التعامل مع ازدياد قوة العمل المنظم، فالتصنيع المكثف استتبع وجود قاعدة بروليتارية ومدنية كثيفة موازية تفضل تنظيمات العمل النقابي. في البداية، تم قمع التنظيمات النقابية المستقلة بعنف، لكن اغتيال بارك تشونغ هي (من قبل مدير استخباراته) عام 1979، والمجزرة الوحشية بحق المتظاهرين المدنيين في مدينة كوانغجو عام 1980، أشعلا شرارة حركات شعبية تطالب بالديمقراطية

بين الطلاب والعمال والمواطنين عامة، وهو ما تحقق سوريا عام 1987. ارتفعت الأجور مع تعزيز النقابات سلطتها في مواجهة قمع الحكومة المستمر. وطالب أصحاب العمل بقدر أكبر من المرونة في أسواق العمل، لكن الحكومات الكورية المتتالية واجهت صعوبات في تحقيق تلك المطالب، وكان تشكيل وشرعنة اتحاد نقابات العمال الكورية عام 1995 تأكيداً لتنامي قوة العمل المنظم⁽³⁰⁾.



الشكل 4.4 كوريا الجنوبية تخرج إلى العالم: الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2000
المصدر: Dicken, Global Shift

فاقمت الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 - 1998 عجز الدولة الكورية المطرد عن فرض الانضباط على رأس المال. وكان أصحاب رأس المال الأجنبي يطالبون منذ فترة طويلة بقدر أكبر من تحرير الأسواق المالية، وسهولة الوصول إلى الأسواق الكورية المحلية التي تتمتع تقليدياً بحماية الدولة. في بداية التسعينيات، تحقق نزر يسير من النجاح على هذه الجبهة، نتيجة تطور بنية المؤسسات التجارية والمالية العالمية. وكان الثمن الذي طلبه كلينتون لقاء دعم انضمام كوريا إلى عضوية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) جرعة كبيرة من الإصلاحات الليبرالية في القطاعات المالية والاقتصادية عموماً. سبق اندلاع الأزمة المالية اضطرابات عمالية استهدفت «التشيبولز» (التي سعت آنذاك إلى تسريح آلاف العاملين)، إضافة إلى الاحتجاج على سياسات الحكومة القمعية تجاه النقابات. في شهر آذار/ مارس 1997، أقرت الحكومة قانون عمل جديد يسمح بمستوى أعلى من المرونة في علاقات العمل، وبالتالي وافقت ضمناً على حملات تسريح العمال⁽³¹⁾. المشكلة أن العديد من مجتمعات «التشيبولز» كانت مثقلة بالديون، سواء لدائنين أجنبى تزداد شكوكهم باطراد، أم لبنوك وطنية كان لديها للتو الكثير من القروض المدومة أو غير الفاعلة. أضف إلى ذلك أن احتياطي الحكومة من العملات الأجنبية كان ضعيفاً إلى حد أنها لم تستطع فعل شيء. أعلن العديد من مجتمعات «التشيبولز»، مثل هانسن وفولاذ هامبو، إفلاسها في النصف الأول من عام 1997، أي قبل أن تضربها آثار أزمة العملة الآسيوية. وعندما نشبت الأزمة، سحبت البنوك الأجنبية دعمها، مما دفع المزيد من مجتمعات «التشيبولز»، بل حتى الدولة الكورية نفسها، إلى حافة الإفلاس⁽³²⁾.

لم تجد الولايات المتحدة سببا يدعوها إلى تقديم الدعم المالي (فالحرب الباردة كانت قد انتهت)، واكتفت بدلا من ذلك باتباع أوامر المؤسسات المالية في وول ستريت، التي كانت تضغط منذ أمد بعيد لتحرير الأسواق المالية الكورية لأسباب خاصة تتعلق بربحيتها. يعترف ستيفليتز أن الحكومة الأميركية كثيرا ما تضحى بالمصالح القومية للولايات المتحدة في سبيل الأرباح المالية الضيقة لمؤسسات وول ستريت⁽³³⁾. الأزمة الكورية مثال على ذلك، فقد شجع صندوق النقد الدولي كوريا الجنوبية على رفع معدلات الفائدة لحماية عملتها في البداية، مما أغرق كوريا في حالة ركود اقتصادي أعمق، الأمر الذي أجبر العديد من الشركات ذات المعدلات العالية من نسبة الدين إلى قيمة أصولها وسنداتها الثابتة على إعلان إفلاسها. استتبع ذلك على الفور ارتفاعا في معدلات البطالة، وانخفاضا في الأجور، والمزيد من إفلاسات مجتمعات «التشيولز» (سقطت دايبوو واقتربت هيونداي من حافة السقوط). استغاثت الحكومة الكورية بصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة، ووافقت على فتح خدماتها المالية أمام الملكية الأجنبية، وسمحت للشركات الأجنبية بالعمل بحرية في الأسواق الكورية، لقاء عملية إنقاذ خارجية بقيمة 55 بليون دولار. لم تكن شروط عملية الإنقاذ مقنعة، وبعد عشرة أيام من المفاوضات، ومع الاقتراب الوشيك لموعده تخلف كوريا عن تسديد أقساط الديون، تم التوصل إلى اتفاق جديد أعادت بموجبه البنوك المدينة جدولة الديون الكورية (في عملية إنقاذ داخلية)، مقابل حق فرض قيود على الدخل في المستقبل (وهو حل شبيه بأزمة مدينة نيويورك). عانى الكوريون نتيجة ذلك موجة إفلاسات هائلة لشركات كبيرة وصغيرة على حد سواء، بالإضافة إلى ركود اقتصادي

تقلص فيه الدخل القومي بنسبة سبعة بالمئة، فانخفض أجر العامل العادي بمعدل عشرة بالمئة، وارتفعت نسبة البطالة إلى حوالي تسعة بالمئة⁽³⁴⁾. يمكن استخلاص عبرتين على وجه التحديد من هذه التجربة: أولهما «أن الكوريين تعلموا بأقصى طريقة ممكنة حقيقة أن الولايات المتحدة اختارت، في لحظة دمارهم المالي، دعم مصالحها الذاتية الضيقة»؛ وتعلموا، ثانياً، أن الولايات المتحدة الآن تحدد مفهوم المصلحة الذاتية بشكل يتطابق كلياً مع مصلحة وول ستريت ومصلحة رأسمالها المالي⁽³⁵⁾. ما فعله تحالف وول ستريت - وزارة الخزانة الأميركية - صندوق النقد الدولي بكوريا يتطابق عملياً مع ما فعلته بنوك الاستثمار بمدينة نيويورك في أواسط السبعينيات. وعلى الرغم من أن انتعاش الاقتصاد الكوري لاحقاً تم جزئياً بتجاهل نصائح صندوق النقد الدولي (بإعادة هيكلة الاقتصاد)، والاعتماد على علاقات عمل أقل عدائية، فإن فوائده أولاً وأخيراً زادت تدفق أموال الجزية إلى خزائن المؤسسات المالية في وول ستريت، وزادت بالتالي تركيز السلطة بأيدي طبقة النخبة في الولايات المتحدة. تدمرت قوة مجتمعات «التشيولنز» كلية، أو أعيد تشكيلها مع دخول رأس المال الأجنبي السوق الكورية، راكبا موجة عارمة من عمليات دمج الشركات أو الاستيلاء عليها مباشرة، وهي موجة دبرها عن سابق عمد وتصميم «رأس المال الجيفي» (العائش على الجيف) القادم من الخارج، كما أصبح يعرف لاحقاً باسم يفتقد إلى الكياسة. في الوقت الحالي، تعيش البنية الطبقيّة في كوريا حالة تحول مع قيام رأس المال الكوري بإعادة صياغة علاقاته مع الدولة ومع السوق العالمي في آن معاً. فيما وراء ذلك، تشير البيانات إلى ازدياد حاد في معدلات الفقر وتفاوتات الدخل في أثناء الأزمة وإثرها. ومع ازدياد

«عرضية» و«مرونة» قوى العمل (وأثارهما الوخيمة تحديدا على النساء)، مدعومة بجولة أخرى من قمع الدولة للحركات العمالية والاجتماعية، ثمة دلائل كثيرة تشير إلى هجوم طبقي جديد ضد المعدمين، يندرج بالنتائج المعتادة لتراكم السلطة الطبقية داخل كوريا وخارجها.

السويد

ربما لم تواجه سلطة رأس المال في أي مكان آخر من العالم الغربي تهديدا ديمقراطيا أكبر مما واجهته في السويد في السبعينيات. حكم الاشتراكيون الديمقراطيون السويد منذ الثلاثينيات، وترسخ توازن القوى الطبقي بوجود هيكلية مركزية قوية لنقابات العمال، تتفاوض مباشرة وبشكل جماعي مع الطبقة الرأسمالية السويدية حول معدلات الأجور والأرباح وشروط عقود العمل وما شابه. سياسيا، انتظمت دولة الرفاه والرعاية الاجتماعية في السويد حول المثل الاشتراكية في إعادة توزيع الثروة، مع فرض ضرائب تصاعدية، وتخفيض مستويات الفقر وتفاوت الدخل، جزئيا من خلال توفير نظام متطور لخدمات الرعاية الاجتماعية. كانت الطبقة الرأسمالية في السويد صغيرة ولكنها بالغة القوة والنفوذ، فعلى عكس العديد من الدول الاشتراكية الديمقراطية ودول الاقتصادات الموجهة، امتنعت السويد عن تأميم أي من القطاعات الرائدة في اقتصادها (باستثناء النقل والمرافق العامة). وفي حين كان هناك الكثير من الشركات الصغيرة الخاصة، تمتعت بضع عائلات قليلة بنصيب غير متكافئ مع حجمها من ملكية وسائل الإنتاج.

كما في كل المجتمعات الرأسمالية تقريبا، تزايدت حدة الاضطرابات العمالية في أواخر الستينيات، فأشعلت موجة إصلاحات تنظيمية لجمت سلطة رأس المال، وبسطت سلطة العمل حتى داخل المعامل السويدية. شكلت «خطة ريهن- ميدنر» التهديد الأكثر خطورة على الطبقة الرأسمالية، إذ اقترحت فرض ضرائب بقيمة 20% على أرباح الشركات، تذهب عائداتها إلى صناديق العاملين التي تسيطر عليها النقابات، وتعيد استثمارها في تلك الشركات. هذا يعني عمليا تقليص أهمية الملكية الخاصة بشكل مطرد، والسعي لبناء ملكية جماعية يديرها ممثلو العمال، الأمر الذي اعتبر «هجومًا مباشرًا على قدسية الملكية الخاصة». بغض النظر عن الشروط السخية لشراء حصة المالكين، شعرت الطبقة الرأسمالية بخطر الإبادة التدريجي كطبقة مميزة، واستجابت للتهديد وفقا لتلك الرؤية⁽³⁶⁾.

منذ أواسط السبعينيات، عمد اتحاد أصحاب العمل السويديين (وهو فدرالية تحاكي بلا شك قرينتها في الولايات المتحدة) إلى زيادة عدد أعضائه، وجمع أموالا هائلة في خزانة الحرب التي أنشأها، وأطلق حملة دعائية واسعة ضد التنظيم المفرط للاقتصاد، ودعى إلى زيادة تحريره من القيود وتخفيض الأعباء الضريبية، وتقليص الالتزامات الزائدة عن الحد في دولة الرعاية الاجتماعية، التي تتسبب - حسب رأيه - في حالة الركود الاقتصادي. في عام 1976، وللمرة الأولى منذ الثلاثينيات، تسلم حزب المحافظين، وهو حزب ينتمي إلى تيار يمين الوسط، مقاليد السلطة في السويد خلفا للاشتراكيين الديمقراطيين، لكنه لم يستطع وضع اقتراحات أصحاب العمل موضع التنفيذ. كانت نقابات العمال بالغة القوة، ولم يقتنع عموم السويديين بجدوى تلك الاقتراحات. عندما بدا

واضحاً أن المواجهة المباشرة مع النقابات لم تجد نفعاً، سواء عبر إغلاق المعامل أو عدم التعاون مع التنظيمات النقابية في المفاوضات على الأجور، اتجه أصحاب العمل بشكل أكبر نحو تقويض الترتيبات المؤسساتية للدولة التشاركية بدل مواجهتها. في عام 1983، رفض أصحاب العمل المشاركة في عملية التفاوض المركزي، ومنذ ذلك الحين جرت المفاوضات حول الأجور والعلاوات على أساس كل شركة على حدة. استطاع أصحاب العمل إقناع إحدى نقابات العمال بتقبل تلك الترتيبات الجديدة، فاضروا جدياً بسلطة العمل الجماعية.

مع ذلك، يبقى الإنجاز الأنجح الحملة الدعائية التي شنّها أصحاب العمل، مستغلين سيطرتهم على جائزة نوبل في الاقتصاد، لتعزيز موقع الليبرالية الجديدة في التفكير الاقتصادي السويدي. كل الشكاوى والاحتجاجات القديمة للمثقفين والمهنيين السويديين، حول السياسات الشمولية الجائرة والضرائب المرتفعة للدولة السويدية، جرى تشذيبها ورعايتها بعناية ودأب، في سياق مدّ متصاعد من الكلام المنمق حول تمجيد الحريات الفردية. رجّعت وسائل الإعلام صدى النقاشات هذه، فاكتمت رواجاً في المخيلة الشعبية. وقد أسهم «مركز دراسات السياسة والأعمال»، وهو مركز أبحاث يموله أصحاب العمل، أكثر من غيره في إشاعة تلك الأفكار والترويج لها، وذلك عبر تمويل أبحاث جديّة حول البنى والآفاق الاقتصادية (مثله في ذلك مثل «معهد نيبير» في الولايات المتحدة). أثبتت تلك الأبحاث مراراً «وبشكل علمي» للنخب السياسية وعموم السويديين أن السبب الأساس في الركود الاقتصادي يكمن في دولة الرعاية الاجتماعية⁽³⁷⁾.

حدث التحول الحقيقي نحو الليبرالية الجديدة بانتخاب حكومة حزب المحافظين عام 1991، لكن الاشتراكيين الديمقراطيين كانوا لتوهم مهدوا الطريق أمامها بسعيهم لإيجاد سبل الخروج من أزمة الركود الاقتصادي. إن تطبيق الاشتراكيين الديمقراطيين الجزئي لجوانب من الأجندة الليبرالية الجديدة أوحى بتقبلهم التحاليل المقنعة لمركز دراسات السياسة والأعمال، وبدا أن اليسار - لا اليمين - يفترق الآن الأفكار الخلافة. كذلك جرى إقناع النقابات بفرض قيود على الأجور لزيادة الأرباح وتشجيع الاستثمار. في أواخر الثمانينيات، تم تحرير البنوك من الضوابط الناظمة (مما أدى إلى فقاعة اقتصادية كلاسيكية في سوق العقارات والإسكان وتخصيص القروض)، وتخفيض ضرائب الشريحة الأغنى (ثانية بهدف تشجيع الاستثمار المزعوم). أخيراً، حول المصرف المركزي (المؤيد دائماً لحزب المحافظين) مهمته إلى محاربة التضخم بدلاً من الحفاظ على العمالة الكاملة. في عام 1991، وإثر ارتفاع أسعار النفط، أدى انهيار سوق المضاربة بأسعار الأصول إلى هروب رأس المال، وإلى موجة إفلاس داخلية كلفت الحكومة السويدية غالباً. أنحيت اللائمة في الانهيار الاقتصادي تلقائياً على عدم كفاءة دولة الرعاية الاجتماعية، وبتعاطف شديد استمعت حكومة المحافظين التي استلمت السلطة إلى خطة غرفة التجارة السويدية لخصخصة دولة الرعاية الاجتماعية بشكل كامل.

يعتبر الباحث بليث أن العلاجات المقترحة لم تكن أبداً ملائمة للظروف. فالمشكلة، كما يقول، تكمن في «الإقفال المعرفي» - أي انعدام القدرة على التفكير بأية سياسات أخرى للحل، عدا تلك التي تقدمها العقيدة الليبرالية الجديدة. «إن ذلك التناغم بين الأفراد والأفكار، مع تسييس

عالم المال والأعمال، هو الذي أفرز تلك الأفكار الجديدة ودفعها إلى قمة الأجندة الوطنية، وأفضى في النهاية إلى تحول الليبرالية السويدية». كانت النتيجة العملية ركودا خطيرا انكمش فيه الناتج الاقتصادي، وتضاعفت معدلات البطالة خلال سنتين. ومع فقد الحكومة ثقة العامة، كان لا بد من إيجاد طريقة أخرى لمؤازرة الإصلاحات الليبرالية الجديدة. تجسدت تلك الطريقة في حركة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، التي «يمكن فهمها بالشكل الأمثل على أنها محاولة من قبل المحافظين ورجال المال والأعمال لجعل المؤسسات والأفكار الاقتصادية الأوروبية تتجح، عبر التقارب الدولي، في إنجاز ما عجزت عن إنجازه عبر الإصلاحات المحلية». لقد جرد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عام 1993 — 1994 الدولة السويدية من أدوات كثيرة كانت تستخدمها سابقا في محاربة البطالة والدفع باتجاه الأجر الاجتماعي⁽³⁸⁾. وحتى بعد عودة الاشتراكيين الديمقراطيين إلى سدة الحكم عام 1994، بقي البرنامج الليبرالي الجديد، الساعي إلى «تخفيض العجز، والسيطرة على التضخم، والحفاظ على توازن الميزانيات، حجر الزاوية في السياسة الاقتصادية الجزئية، بدلا من العمالة الكاملة والتوزيع العادل للدخل»⁽³⁹⁾. أصبحت خصخصة معاشات التقاعد وخدمات الرعاية الاجتماعية أمورا مقبولة باعتبار أن لا مفر منها ولا بديل لها، وهي حالة يراها بليث مثالا على «تبعية المسار» - أي وجود منطلق صناعة قرار تحركه مجموعة أفكار مهيمنة، تمهد له الطريق وتزيل أمامه العقبات. بلا شك تأكلت الليبرالية المتجذرة في السويد، ولكنها لم تتفكك بأي معيار من المعايير، فلا يزال عموم السويديين مرتبطين و متمسكين ببنى الرعاية الاجتماعية عموما. وعلى الرغم من الازدياد

الأکید في التفاوت الاجتماعي، فإنه لم يصل إلى المستويات التي نراها في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة. كما بقيت مستويات الفقر منخفضة، ومستويات الخدمات الاجتماعية مرتفعة، بحيث يمكن القول: إن السويد مثال عما يمكن تسميته «بالليبرالية الجديدة المحدودة»، ووضع السويد الاجتماعي الأفضل عموماً يعكس تلك الحقيقة.

قوى وتحولات

تشير الدلائل الواردة هنا إلى أن تطور الليبرالية الجديدة غير المنتظم، جاء نتيجة التنوع والابتكار والمنافسة (من النوع الاحتكاري أحياناً) بين نماذج الحكم والإدارة القومية والإقليمية، وفي بعض الحالات نتيجة التنافس حتى بين المدن والعواصم. كما جاء بالقدر نفسه فرضاً من قبل بعض القوى الخارجية المهيمنة، كالولايات المتحدة. ويشير التحليل الأدق إلى أن ثمة طيفاً واسعاً من العوامل التي أثرت في الدرجة التي تم فيها تبني الليبرالية الجديدة في بعض الحالات. أما معظم التحاليل التقليدية للقوى الفاعلة في هذا التحول فتركز على مجموعة تراكيب مشتركة من قوة الأفكار الليبرالية الجديدة (التي تعتبر بالغة الأهمية في حالتي بريطانيا وتشيلي تحديداً)، والحاجة إلى الاستجابة لمختلف أنواع الأزمات المالية (كما في المكسيك وكوريا الجنوبية)، وضرورة اعتماد سبل أكثر براغماتية في مقارنة إصلاح أجهزة الدولة (كما في فرنسا والصين) لتحسين الوضع التنافسي في السوق العالمي. في حين تبقى كل هذه العناصر على درجة من الأهمية، فإن ما يثير الدهشة غياب أية دراسة جدية تتناول احتمال أن تكون بعض القوى التطبيقية تفعل فعلها. على سبيل المثال، برغم توفر أدلة

قاطعة على التدخلات الهائلة من قبل نخب الأعمال والمصالح المالية في إنتاج الأفكار والإيديولوجيات، عبر الاستثمار في مراكز الأبحاث، وتدريب التكنوقراط، والتحكم بوسائل الإعلام، لم يؤخذ بالاعتبار احتمال أن تكون هذه الأفكار السائدة أفكار بعض الطبقات الحاكمة. لقد استبعد تماما احتمال أن تكون الأزمات المالية نشأت عن المضاربات وعمليات الكر والفر التي يمارسها رأس المال؛ أو احتمال أن تكون تلك الأزمات مدبرة عمدا لتسهيل تراكم رأس المال عن طريق السلب وانتزاع حقوق الآخرين. كلا الاحتمالين اعتبر مغرقا في تأمريته، حتى في مواجهة دلائل مريية لا حصر لها عن تنسيق هجمات المضاربات على هذه العملة أو تلك. مع ذلك، يبدو أننا بحاجة إلى إطار تأسيسي أوسع لتفسير مسارات الليبرالية الجديدة المعقدة وغير المتسقة جغرافيا.

يجب إيلاء الظروف السياقية والترتيبات المؤسساتية بعض الاهتمام، نظرا لتباينها الشديد من سنغافورة إلى المكسيك وموزامبيق والسويد وبريطانيا، وبالتالي تباين مدى سهولة التحول إلى الليبرالية الجديدة. حالة جنوب أفريقيا تحديدا تدعو إلى القلق، فقد قامت الدولة وسط كل تلك الآمال التي ولدها انهيار نظام التفرقة العنصرية، ولكن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي استغلا حاجتها الماسة إلى إعادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فاستخدما الإقناع تارة والإكراه تارة أخرى، لدفعها إلى تبني الخط الليبرالي الجديد، بكل ما يحمله من نتائج متوقعة تشير إلى أن التفرقة الاقتصادية الحالية ترسخ عموما التفرقة العنصرية التي سبقتها⁽⁴⁰⁾. أحد المحددات الحاسمة أيضا تغير التوازن الداخلي للقوى الطبقيية ضمن دولة معينة مع مرور الزمن. إلى الدرجة التي استطاع فيها

العمل المنظم اكتساب (كما هو الحال في كوريا الجنوبية) أو الحفاظ على حضور قوي، واجهت مسيرة الليبرالية الجديدة عراقيل كبيرة، لا يمكن تذليلها في بعض الأحيان، فإضعاف قوى العمل المنظم (كما في بريطانيا)، أو تجاوزها (كما في السويد)، أو تدميرها بعنف (كما في تشيلي)، شرط مسبق وضروري لقيام الليبرالية الجديدة. بالمعيار نفسه، اعتمد قيام الليبرالية الجديدة في أحيان كثيرة على زيادة قوة واستقلالية وتماسك الشركات والأعمال، وقدرتها المجتمعة كطبقة على فرض ضغوطات على سلطة الدولة (كما في الولايات المتحدة والسويد). تمارس هذه القدرة بشكلها الأسهل مباشرة، عبر المؤسسات المالية وسلوك الأسواق الاقتصادية، وعمليات الكر والفر المعتادة لرأس المال؛ كما تمارس بشكل غير مباشر عبر التأثير في الانتخابات، وعبر مراكز جماعات الضغط، والرشوة والفساد؛ أو حتى بشكل أكثر حذاقة، عبر التحكم بسلطة الأفكار الاقتصادية. كذلك تباينت إلى حد كبير درجة تحول الليبرالية الجديدة إلى جزء لا يتجزأ من الحس العام والفهم المشترك بين الجماهير عموماً، تبعاً لمدى قوة الإيمان بالتكافل الاجتماعي، وأهمية تقاليد وخدمات ومسؤولية العمل الاجتماعي التعاوني. لذلك كان للتقاليد الثقافية والسياسية القائمة على حس شعبي عام دور مهم في تباين درجة التقبل السياسي لمثل الحرية الفردية وأحكام السوق الحر، مقابل الأشكال الأخرى لحرية المشاركة والسلوك الاجتماعي.

لعل أكثر مظاهر الليبرالية الجديدة إثارة للاهتمام ينشأ عن التفاعل المركب بين الآليات الداخلية والقوى الخارجية. في بعض الحالات، يمكن منطقياً الاستنتاج بأن القوى الخارجية تهيمن على المعادلة، غير

أن العلاقات تبقى في معظم الحالات أكثر تعقيدا بكثير. يجب ألا ننسى أن الطبقات العليا في الصين هي التي طلبت العون من الولايات المتحدة لتنفيذ انقلابها، وأنها هي التي قبلت إعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة باعتبارها مسار التقدم والازدهار، وإن يكن على أساس النصح والمشورة من قبل تكنوقراط تدربوا في الولايات المتحدة. وفي السويد، كان أصحاب العمل هم الذين سعوا إلى الاندماج الأوربي كسبيل لترسيخ الأجندة المحلية لليبرالية الجديدة، التي كانت في وضع صعب. بدون حد أدنى من الدعم الداخلي تقدمه بعض الفئات، لا يرجح نجاح حتى أقسى برامج صندوق النقد الدولي لإعادة الهيكلة. يبدو أحيانا أن صندوق النقد الدولي لا يقوم بأكثر من مجرد تحمل المسؤولية في ما تود بعض القوى الطبقية الداخلية فعله. وهناك ما يكفي من الحالات الناجحة لرفض مشورة صندوق النقد الدولي، وبالتالي دحض الادعاء المبالغ فيه أحيانا بأن مجمع وول ستريت - وزارة الخزانة الأميركية - صندوق النقد الدولي قوة لا تقهر. إننا نشهد قيام قوى خارجية بتنسيق عمليات إعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة بحرية، لكن حصرا عندما تتحول بنية السلطة الداخلية إلى هيكلية جوفاء وقشرة فارغة، وعندما تقع الترتيبات المؤسساتية الداخلية في فوضى عارمة، بسبب الانهيار الشامل (كما في الاتحاد السوفياتي سابقا ودول أوروبا الوسطى)، أو بسبب الحرب الأهلية (كما في موزامبيق والسنغال ونيكاراغوا)، أو بسبب الضعف والانحلال (كما في الفلبين). في هذه الحالات يبقى معدل النجاح ضعيفا، تحديدا لأن الليبرالية الجديدة لا تستطيع تأدية وظائفها على ما يرام دون وجود دولة وأسواق اقتصادية ومؤسسات قضائية/ قانونية قوية.

من المؤكد أن الأعباء الملقاة على كل الدول لإيجاد «مناخ مؤاتٍ للأعمال والاستثمار»، يجتذب راس المال المتحرك جغرافيا ويحتفظ به، لعبت أيضا دورا مهما، خصوصا في الدول الرأسمالية المتقدمة (مثل فرنسا). لكن الغريب هنا الطريقة التي اعتبرت فيها الليبرالية الجديدة مكافئة للمناخ الملائم للأعمال والاستثمار، كما ورد في تقرير التنمية الذي أصدره البنك العالمي عام 2004⁽⁴⁰⁾. إذا كانت الليبرالية الجديدة تولد الاضطراب الاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي اللذين شهدتهما إندونيسيا أو الأرجنتين مؤخرا، وإذا كانت تؤدي إلى الكساد الاقتصادي وإعاقة نمو الأسواق الداخلية، فيمكن بالسهولة نفسها القول إن الليبرالية الجديدة تمنع وتنفّر - بدلا من أن تشجع - الاستثمار⁽⁴²⁾. حتى عندما يجري غرز بعض مظاهر السياسة الليبرالية الجديدة في الأذهان، بالنسبة لمرونة أسواق العمل مثلا أو تحرير الأسواق المالية، فليس من الواضح أن ذلك بحد ذاته كاف لإغراء رأس المال المتحرك. إذا تجاوزنا كل ذلك، هناك أيضا مشكلة أكثر خطورة تتمحور حول نوعية رأس المال الواجب اجتذابه، فرأس مال واستثمارات الحافظة تتجذب إلى الازدهار في سوق المضاربة والعقارات بالسهولة نفسها التي تتجذب فيها إلى ترتيبات مؤسساتية وتحتية صلبة، قد تغري بإقامة صناعات عالية القيمة المضافة. إن اجتذاب «رأس المال الجيفي» لا يبدو مغامرة جديرة بالاهتمام، ولكن هذا عمليا ما حققته الليبرالية الجديدة في أحيان كثيرة (كما يعترف بعض النقاد، مثل ستيغليتز، صراحة).

كذلك لعبت الاعتبارات الجغرافية الطارئة دورها، فموقع كوريا الجنوبية كدولة مواجهة في الحرب الباردة، منحها حماية الولايات

المتحدة في سياستها الإنمائية، في حين أن موقع موزامبيق كدولة مواجهة أيضا، دفعها إلى حرب أهلية، أثارها جنوب أفريقيا لتقويض محاولة جبهة «فريليمو» إقامة دولة اشتراكية. نتيجة الحرب، وقعت موزامبيق المثقلة بالديون، فريسة سهلة لولع صندوق النقد الدولي بإعادة الهيكلة على الطريقة الليبرالية الجديدة. كما أنتجت حكومات الثورة المضادة التي دعمتها الولايات المتحدة في أميركا الوسطى وتشيلي وأماكن أخرى، أثارا ممانلة. حتى الموقع الجغرافي المحدد كان له دوره، كموقع المكسيك المجاور للولايات المتحدة وبقائها عرضة الضغوط الأميركية. إن حقيقة انتهاء الحرب الباردة، وانتفاء حاجة الولايات المتحدة إلى الدفاع عن بعض الدول ضد الخطر الشيوعي، تعني أنها لم تعد تبالي كثيرا ما إذا أدت عمليات إعادة الهيكلة الليبرالية الجديدة إلى إشعال اضطرابات اجتماعية وأزمات بطالة هائلة في هذا المكان أو ذاك. فكما يتهمها التايلانديون، الذين بقوا موالين في دعمهم للسياسات الأميركية طيلة الحرب الفيتنامية، والذين يشعرون اليوم بالمرارة والاستياء، عجزت الولايات المتحدة عن إنقاذ تايلاند في ساعة محنتها، بل إن الولايات المتحدة وبقية المؤسسات المالية لعبت في الواقع دور «رأس المال الجيفي» بقدر معتبر من المتعة والتلذذ.

إن إحدى الحقائق الثابتة في هذا التاريخ المعقد لتطور الليبرالية الجديدة غير المتساوق كانت - ولاتزال - النزعة الكونية إلى زيادة التفاوت الاجتماعي، وتعريض العناصر الأقل حظا في أي مجتمع - سواء في إندونيسيا أم مكسيكو أم بريطانيا - لرياح التقشف القارسة، ولقدر التهميش المطرد والكثيب. في حين تجري موازنة هذه النزعة وتخفيف نتائجها هنا وهناك، عبر مختلف السياسات الاجتماعية، فإن آثارها على

الطرف الآخر من الطيف الاجتماعي كانت مذهلة. منذ العشرينيات، لم يشهد العالم تكثيفات خيالية للثروة والسلطة بأيدي الشرائح الرأسمالية العليا كما يحدث اليوم، ولم تتدفق أموال الإتاوات بشكل مدهل إلى المراكز المالية الرئيسية في العالم كما تتدفق اليوم. لكن الأمر الأكثر إدهاشا يكمن في عادة التعامل مع كل هذا وكأنه مجرد آثار جانبية محتومة، وفي بعض الحالات مؤسفة، لليبرالية الجديدة. يبدو جليا أن فكرة احتمال - مجرد احتمال - أن يكون كل هذا في الواقع جوهر الليبرالية الجديدة على طول الخط، فكرة غير واردة على الإطلاق. ولا غرابة في ذلك، فجزء من عبقرية النظرية الليبرالية الجديدة وضع قناع خير وكريم، مفعم بكلمات رائعة وسحرية الوقع - كالحرية والليبرالية والاختيار والحقوق الفردية - لإخفاء الحقائق الكالحة عن استعادة أو إعادة تشكيل السلطة الطبقيّة العارية، على الصعيدين المحلي وعابر القوميات، لكن بالشكل الأكثر تحديدا في المراكز المالية الرئيسية للرأسمالية العالمية.